2026 عام التفاؤل الاقتصادى فى مصر

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصجية

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٨٤
الأحد
١١ يناير ٢٠٢٦
٢٢ رجب ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

البورصة جاهزة لاستقبال سيولة الشهادات البنكية فى 2026

2025 عام تاريخى لمؤشرات سوق المال

الفائدة «تهبط» والاستثمار «ينشط»

«مصطفى مكاوى» فى حوار مع «البورصجية»:

نطالب بالتوسع فى المبادرات التمويلية للمشروعات الصغيرة

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
حنان محمد - منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

«مصطفى مكاوى» فى حوار مع «البورصجية»:

نطالب بالتوسع فى المبادرات التمويلية للمشروعات الصغيرة

تكاليف الشحن والتقلبات العالمية أبرز تحديات المستوردين

فى وقت تتزايد فيه الضغوط الاقتصادية بين ارتفاع تكاليف التشغيل وتقلبات الأسواق العالمية وضغوط الأسعار على المستهلك، تتعاظم أهمية الدور الذى تلعبه الغرف التجارية المصرية باعتبارها حلقة الوصل الرئيسية بين الدولة والسوق والقطاع الخاص، وداعمًا أساسيًا لتحقيق التوازن داخل الأسواق وضبط حركة التداول.

وفى هذا السياق، يفتح مصطفى مكاوي، عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية ورئيس شعبة المستوردين بالغرفة التجارية بكفر الشيخ، ملفات شائكة تتعلق بواقع السوق المصري، مستعرضًا تقييمه لقرارات تخفيض رسوم التراخيص، وانعكاسات تبسيط الإجراءات، ودور الغرف التجارية فى ضبط الأسعار، إلى جانب رؤيته لمبادرات خفض الأسعار، ودور القطاع الخاص فى دفع عجلة النمو، ومستقبل السوق فى ظل انتظام الواردات وتحسن منظومة الإفراج الجمركي.

أجرت الحوار- رباب الشاذلي:

نجاح قرار خفض رسوم التراخيص يرتبط باستفادة الفئات المستحقة

**** ما دور الغرف التجارية فى مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية؟**

الغرف التجارية أصبحت أحد الأذرع الداعمة للسياسات الاقتصادية للدولة، فهى شريك فاعل فى تحقيق الاستقرار داخل الأسواق، من خلال التنسيق المستمر مع الحكومة والقطاع الخاص لتنظيم حركة التداول وتوفير السلع بأسعار متوازنة، والعمل على ضبط السوق وتعظيم الاستفادة من القرارات الاقتصادية بما يحقق مصلحة المواطن والتاجر فى آن واحد.

**** ما تقييمك لقرار تخفيض رسوم تراخيص المحال العامة؟**

القرار يُعد خطوة إيجابية لتحفيز النشاط الاقتصادى المحلي، فخفض الرسوم لمدة ستة أشهر بنسبة تصل إلى ٥٠٪ يقلل من التكلفة الأولية لبدء النشاط التجاري، ويشجع رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة على العمل فى الإطار الرسمي، لكن نجاح هذه الخطوة يرتبط بضرورة توجيهها للفئات المستحقة، مثل المشروعات الصغيرة ومشروعات تمكين المرأة ومحال المناطق الشعبية، إلى جانب ربطها بتبسيط الإجراءات وتقديم خدمات إلكترونية تسهّل عملية الترخيص.

**** ماذا عن مبادرات خفض الأسعار؟ وكيف تساهم الغرف التجارية فيها؟**

مبادرات خفض الأسعار تمثل محورًا أساسيًا فى عمل الغرف التجارية خلال الفترة الحالية، وهى نتيجة تنسيق مستمر مع الحكومة والمصنعين والتجار. ولا يتحقق خفض الأسعار بزيادة المعروض فقط، بل من خلال تنظيم السوق وتقليل حلقات التداول وخفض تكاليف النقل والتوزيع، وتشارك الغرف بفاعلية فى مبادرات تقدم خصومات ملحوظة على عدد من السلع، إلى جانب التوسع فى أسواق اليوم الواحد، التى تتيح بيع المنتجات مباشرة من المنتج إلى المستهلك، ما يخفف العبء عن الأسر ويقلل التكلفة النهائية.

**** كيف تنظر إلى التسهيلات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟**

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية لتحريك عجلة الإنتاج، وقد طالبنا بتوسيع نطاق المبادرات التمويلية منخفضة الفائدة لتشمل هذه الفئة بشكل أوسع، مع تسهيل شروط الاستفادة منها، إلى جانب تقديم حوافز ضريبية وتشجيعية للمستثمرين فى القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والطاقة النظيفة، لما لها من قدرة كبيرة على خلق فرص عمل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

**** ما أبرز التحديات التى تواجه المستوردين؟**

أبرز التحديات تتمثل فى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتقلبات الأسواق العالمية، إلى جانب الحاجة لمزيد من التيسير فى بعض الإجراءات. ورغم ذلك، فإن انتظام الواردات وتحسن الإفراجات الجمركية يعكسان اتجاهًا إيجابيًا يمكن البناء عليه خلال الفترة المقبلة.

**** كيف تساهم الغرف التجارية فى ضبط الأسعار وتعزيز الشفافية داخل السوق؟**

رغم عدم امتلاك الغرف التجارية سلطة رقابية مباشرة، فإنها تمتلك أدوات مؤثرة، من بينها إنشاء قواعد بيانات محدثة لأسعار السلع الأساسية، وإصدار نشرات دورية توضح متوسطات الأسعار والفروق بين الجملة والتجزئة، ما يحد من فرص المبالغة فى التسعير، كما يتم التعاون مع الجهات الرقابية لمتابعة أى زيادات غير مبررة ومنع الممارسات الاحتكارية.

> انتظام الواردات الغذائية يعكس مرونة منظومة الاستيراد
>
> بروتوكول iscore يعزز الشمول المالى ويقلل المخاطر الائتمانية

**** ما أهمية تعزيز الاستثمارات البينية العربية والتكامل التجاري؟**

التكامل التجارى بين الدول العربية ليس مجرد فرصة اقتصادية، بل أداة لتعميق التعاون الإقليمى ورفع القدرة التنافسية. وزيادة الاستثمارات البينية تسهم فى خلق سلاسل إنتاج مشتركة، وتفتح أسواقًا جديدة أمام الشركات المحلية، وتعزز دور القطاع الخاص فى قيادة التنمية المستدامة.

**** ماذا عن بروتوكول التعاون مع شركة iscore؟**

البروتوكول يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز الشفافية المالية، حيث يتيح الوصول إلى بيانات دقيقة حول السلوك الائتمانى للتجار؛ ما يقلل المخاطر ويدعم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، ومن خلال دمج البيانات التجارية والائتمانية على منصات رقمية، يصبح من الأسهل منح التمويل للتجار الصغار، ودعم التجارة الإلكترونية، بما يعكس جدية الدولة والقطاع الخاص فى بناء بيئة أعمال حديثة.

**** كيف تقرأ مؤشرات الواردات الغذائية الأخيرة؟**

المؤشرات تعكس انتظامًا واضحًا فى حركة الاستيراد، خاصة للسلع الاستراتيجية، وهو ما يضمن توافر المعروض واستقرار السوق نسبيًا، ويعكس مرونة منظومة الاستيراد وقدرتها على امتصاص الضغوط الخارجية.

**** وماذا عن زيادة عدد الرسائل والإفراجات الجمركية؟**

زيادة الرسائل المفرج عنها مؤشر إيجابى على تحسن الإجراءات وتقليل زمن الإفراج، وهو ما ينعكس مباشرة على خفض التكلفة النهائية للسلع ووصولها للمستهلك بسعر أكثر توازنًا.

**** هل ينعكس ذلك على الأسعار؟**

زيادة المعروض وتعدد مصادر الاستيراد عاملان حاسمان فى ضبط الأسعار، لكن الأثر الكامل يتطلب استمرار الرقابة على حلقات التداول ومنع الممارسات الاحتكارية.

رغم استثمارات البنية التحتية..

فجوة لوجستية بين الموانئ والمصانع تضغط على تكلفة الإنتاج

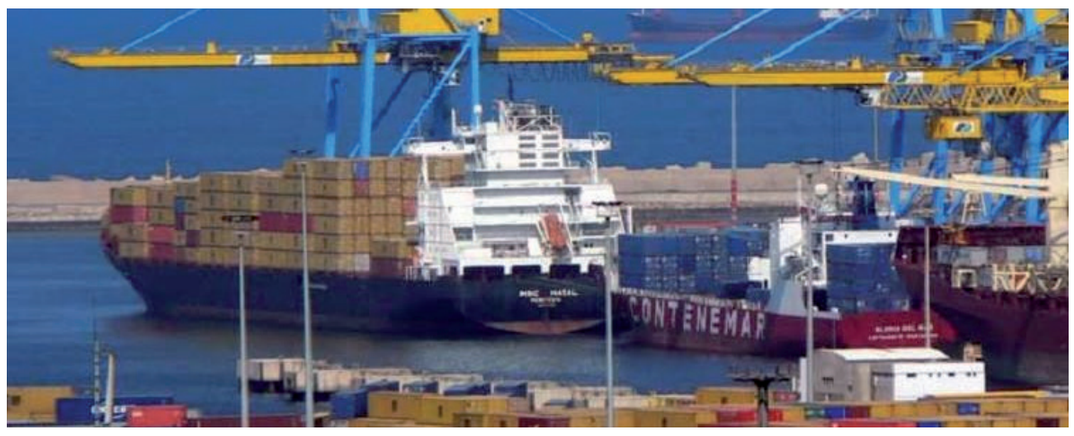

كتبت - مروة أبو المجد:

رغم الاستثمارات الكبيرة التى ضختها الدولة خلال السنوات الأخيرة لتطوير الموانئ وشبكات الطرق، ما تزال حركة البضائع بين الموانئ والمناطق الصناعية تشهد بطئًا يفرض أعباء إضافية على الشركات العاملة فى السوق المصرية، وتبرز الفجوة التشغيلية بين الميناء والمصنع كأحد أبرز التحديات التى تواجه تنافسية الصناعة، خاصة فى القطاعات التى تعتمد بشكل رئيسى على الخامات المستوردة.

ويؤكد مسؤولون تنفيذيون فى شركات صناعية، أن تأخر خروج الحاويات من الموانئ أو بطء نقلها إلى المصانع يؤدى إلى زيادة مباشرة فى تكاليف التشغيل، سواء من خلال رسوم الأرضيات أو نتيجة لتعطل خطوط الإنتاج.

وتشير تقديرات السوق إلى أن كل يوم تأخير فى الإفراج الجمركى أو النقل قد يرفع تكلفة المنتج النهائى بنسبة تتراوح بين ٣٪ و٧٪، وهو ما يضغط على هوامش الربحية، لا سيما فى الصناعات الموجهة للتصدير.

وترجع هذه الزيادة فى التكاليف إلى عدة عوامل، من بينها تكدس بعض الموانئ خلال فترات الذروة، وتعدد الجهات المعنية بإجراءات التخليص، فضلًا عن ضعف التكامل بين منظومات النقل المختلفة.

وفى هذا السياق، يرى أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، أن تطوير منظومة النقل واللوجستيات يمثل أحد المحاور الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار، مؤكدًا أن مصر تمتلك بنية تحتية قوية تؤهلها للقيام بدور محورى فى حركة التجارة الإقليمية، شريطة رفع كفاءة الربط بين الموانئ والمناطق الصناعية.

وقال الوكيل فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»: إن «تحسين سلاسل الإمداد وتعزيز الربط اللوجستى بين الموانئ والمناطق الصناعية سينعكس بشكل مباشر على خفض تكلفة الإنتاج، ويعزز قدرة الشركات على التوسع وزيادة الصادرات».

وأوضح الدكتور عمرو السمدوني، سكرتير عام شعبة النقل الدولى واللوجستيات بغرفة القاهرة التجارية، أن الدولة حققت تقدمًا ملموسًا فى تطوير الطرق والموانئ، إلا أن الحلقة التشغيلية ما زالت بحاجة إلى مزيد من التنسيق والتكامل.

وأضاف فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»: أن «التحدى الأكبر يتمثل فى توحيد الإجراءات وتسريع عمليات التخليص والنقل بين الميناء والمصنع، لأن أى تعطل فى هذه المرحلة يضاعف التكلفة على المستثمر»، مشيرًا إلى أن غياب التكامل الكامل بين وسائل النقل البرى والسكك الحديدية والمخازن اللوجستية يقلل من العائد الاقتصادى المتوقع من الاستثمارات القائمة.

ويرى ممثلو شركات النقل الخاصة، أن شبكة الطرق الحديثة أسهمت بالفعل فى تقليص زمن الرحلات بين المحافظات، لكنها لم تنجح حتى الآن فى معالجة اختناقات التشغيل داخل الموانئ أو فى ساحات التخزين.

ويؤكد أحد مديرى شركات النقل الكبرى، أن ارتفاع زمن الانتظار يرفع تكلفة نقل الحاويات إلى المناطق الصناعية، خاصة فى محافظات الصعيد والمناطق البعيدة عن الموانئ الرئيسية.

ويقول فى هذا الصدد لـ«البورصجية»: «الطريق أصبح أسرع، لكن وقت الانتظار قبل التحميل أو بعد التفريغ ما يزال مرتفعًا، وهو ما يتحمله المصنع فى النهاية، ويُترجم إلى تكلفة إضافية على المنتج».

وبحسب تقارير اقتصادية، بلغ حجم سوق النقل والشحن والخدمات اللوجستية فى مصر نحو ١٤,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤، مع توقعات باستمرار نمو القطاع مدفوعًا بالتوسع فى النشاط الصناعي، شريطة تحسين الكفاءة التشغيلية لمنظومة النقل.

ويشير خبراء لوجستيات إلى أن التوسع فى إنشاء الموانئ الجافة والمراكز اللوجستية، وربطها بشبكة السكك الحديدية، يمكن أن يسهم فى خفض زمن التسليم بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و٢٥٪ فى بعض القطاعات الصناعية، ما ينعكس إيجابًا على تنافسية الصادرات المصرية.

كما يُعد التوسع فى تطبيق المنظومات الرقمية الموحدة بين الجمارك والموانئ وشركات النقل أحد الحلول الرئيسية لتقليل زمن الإفراج وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد.

تقليص فجوة الاستيراد 25% خلال 2025..

مصر تقطع نصف الطريق نحو الاكتفاء الذاتى من القمح

كتبت - ولاء النجار:

فى ظل التقلبات الحادة التى تشهدها أسواق الحبوب عالميًا وارتفاع تكلفة الاستيراد، تمضى مصر بخطوات متسارعة نحو تقليل اعتمادها على القمح المستورد وتعزيز الإنتاج المحلي، وهو ما انعكس بوضوح فى تراجع واردات القمح خلال عام ٢٠٢٥ بنسبة لافتة.

ويأتى هذا التراجع كنتيجة مباشرة لحزمة من السياسات الحكومية التى تستهدف تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، عبر دعم المزارعين، وتفعيل منظومة الزراعة التعاقدية، وإقرار أسعار ضمان محفزة، إلى جانب التوسع فى استصلاح الأراضى الزراعية.

ورغم استمرار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، يؤكد خبراء الزراعة والاقتصاد أن المؤشرات الحالية تعكس مسارًا إيجابيًا، وأن مصر تمتلك فرصًا حقيقية لرفع نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح خلال السنوات المقبلة، بما يعزز الأمن الغذائى ويخفف الضغوط على فاتورة الاستيراد.

وكشفت بيانات وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية عن تراجع ملحوظ فى واردات القمح خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر ٢٠٢٥، حيث بلغت قيمة الواردات نحو ٢,٩٦٧ مليار دولار، مقارنة بـ٣,٨٤٢ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، بانخفاض قدره ٨٧٥ مليون دولار، وبنسبة تراجع تصل إلى ٢٢,٨٪.

وقال الدكتور أشرف كمال، أستاذ الاقتصاد الزراعي، إن مصر تحقق حاليًا اكتفاءً ذاتيًا من القمح بنسبة تقارب ٥٠٪، وتسعى الدولة إلى رفع هذه النسبة من خلال التوسع فى تطبيق الزراعة التعاقدية وتحديد أسعار ضمان محفزة. وأوضح أن إعلان سعر ضمان للقمح عند ٢٢٠٠ جنيه للإردب أسهم فى تشجيع المزارعين على التوريد وزيادة المساحات المزروعة.

وأضاف كمال، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»: أن القمح كمحصول شتوى يواجه منافسة قوية مع محاصيل أخرى، أبرزها البرسيم، الذى تُقدر مساحته بنحو ١,٥ مليون فدان، مؤكدًا سعى استراتيجية التنمية الزراعية إلى خفض هذه المساحة إلى نحو ١,١ مليون فدان لإتاحة مجال أكبر لزراعة القمح.

كما ينافس القمح محاصيل استراتيجية أخرى مثل بنجر السكر والفول والعدس، إلا أن السياسات الحالية يمكن أن ترفع نسبة الاكتفاء الذاتى إلى نحو ٧٠٪ خلال الفترة المقبلة.

وقال حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين: إن مصر ما تزال تستورد جزءًا من احتياجاتها من الحبوب، لكنها فى الوقت نفسه تعمل على تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، مشيرًا إلى أن العجز فى القمح يبلغ نحو ٥٠٪ نتيجة تحديات تتعلق بمحدودية الرقعة الزراعية الخصبة وشح الموارد المائية.

وأضاف أبو صدام، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن أى دولة فى العالم لا تحقق اكتفاءً ذاتيًا كاملًا من جميع المحاصيل، موضحًا أن السياسة الزراعية تقوم على زراعة المحاصيل الأعلى ربحية والعائد الاقتصادي، واستيراد المحاصيل الأقل.

وقال متى بشاي، رئيس لجنة التجارة الداخلية بالشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن تراجع واردات القمح خلال عام ٢٠٢٥ يعكس بوضوح توجه الدولة نحو تقليل الاستيراد وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي، وصولًا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة الاستراتيجية.

وأوضح بشاي، فى بيان صادر عن شعبة المستوردين، أن واردات القمح انخفضت بنسبة ٢٥٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥، لتسجل ٢,٦ مليار دولار مقارنة بـ٣,٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض قدره نحو ٨٠٠ مليون دولار.

وأرجع هذا التراجع إلى السياسات الحكومية التى تستهدف تقليل تأثر السوق المحلية بتقلبات الأسعار العالمية، من خلال تعزيز المخزون الاستراتيجى وزيادة الإنتاج المحلي.

وأكد أن موسم توريد القمح المحلى شهد أداءً قويًا، حيث ارتفعت الكميات الموردة من المزارعين بنسبة ١٧٪ لتتجاوز ٤ ملايين طن، وهو ما يعكس نجاح المنظومة التحفيزية وثقة المزارعين فى سياسات التوريد.

وأشار إلى أن الدولة تستهدف الوصول إلى ٥ ملايين طن من القمح المحلى خلال الموسم المقبل، تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية بتعزيز الأمن الغذائى وتحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح التموينى المستخدم فى إنتاج الخبز المدعم.

تفاؤل بالوصول إلى 50 ألف نقطة مع استمرار خفض الفائدة..

البورصة جاهزة لاستقبال سيولة الشهادات البنكية فى 2026

كتبت- حنان محمد :

تصدرت البورصة المصرية الأسواق العربية فى حصيلة مكاسب الأسهم المدرجة على مدار تعاملات العام الماضي، وذلك مع عودة المستثمرين الأجانب بعد استقرار سوق الصرف.

وتوقع خبراء سوق المال فى حديثهم لـ«البورصجية» أن تستمر البورصة المصرية فى أدائها الإيجابى العام الجديد مع استمرار تخفيض أسعار الفائدة خلال 2026، وأن يستهدف المؤشر الرئيسى للبورصة مستويات 50000 نقطة، كما توقعوا أن تجذب البورصة فى بداية 2026 جزء كبير وجديد من السيولة.

قال رامى حجازى خبير سوق المال أن عام 2025 كان عام حصاد الإصلاحات الاقتصادية التى تمت على مدار عامين، حيث ارتفع egx30 فى عام 2025 بما يقرب من 41%، من 28349 نقطة ليغلق العام على 41828 نقطة، وارتفع egx70 بمقدار 61% خلال العام، من 7793 نقطة ليغلق آخر جلسات العام على 13125 نقطة بارتفاع حوالى 61%، بينما صعد رأس المال السوق من 2.19 تريليون جنيه الى ما يقرب من 3 تريليون جنيه.

وأرجع الأداء الايجابى للبورصة نتيجة عوامل إيجابية واصلاحات بالاقتصاد المصرى أهمها :-

استقرار سعر الصرف وانخفاض الفائدة بمعدل كبير خلال العام، حيث انخفضت الفائدة بمعدل 725 نقطة أساس خلال العام، وهذا رقم كبير فكان لاستقرار سعر الصرف وانخفاض الفائدة مردودًا إيجابيًا على أرباح الشركات المقيدة مما جعلها تنعكس على أسعارها بالإيجاب بالبورصة، وكانت سببًا لنمو كثير من القطاعات بالبورصة خلال العام، ومنها بعض القطاعات التى حققت طفرات سعرية مثل قطاع البنوك وقطاع التشييد ومواد البناء وقطاع الأدوية وبعض أسهم قطاع الأغذية.

ورأى أن انخفاض الفائدة جاء فى صالح السوق، حيث كان الشرارة هذا العام لصعود السوق إلى أرقام تاريخية غير مسبوقة فكان له عامل إيجابى أيضا فى زيادة عدد المتعاملين بالسوق إلى أرقام غير مسبوقة أيضا، كما كان تحسن التصنيف الائتمانى للاقتصاد المصرى خلال عام 2025 من المؤسسات العالمية له دور مهم وايجابى فى صعود السوق حيث أنه كان عام تحسن البيئة الاستثمارية فى مصر. وتابع أنه كان من ايجابيات البورصة المصرية خلال 2025 أن يغلق السوق بنهاية كل شهر على ارتفاع على مدار العام وهذا أمر غير مسبوق بالبورصة المصرية.

وتوقع خلال عام 2026 أن يستمر السوق فى الإيجابية مع استمرار المركزى فى سياسات التيسير النقدى وخفض الفائدة، حيث من المتوقع أن تنخفض الفائدة خلال عام 2026 بمعدل من 500 نقطة أساس إلى 700 نقطة اساس، مما سيدفع قاطرة الإنتاج وتشجيع الاستثمار وفتح أسواق جديد داخل وخارج مصر للشركات المقيدة بالسوق مما سيساهم فى رفع الإيرادات والأرباح للشركات مما سينعكس على أداء الشركات واسعارها بالبورصة.

كما توقع أن تجذب البورصة فى بداية 2026 جزء كبير وجديد من السيولة الناتجة عن انتهاء شهادات ذات عائد 27% فى يناير، حيث إن هذه الشهادات جذبت 1.3 تريليون جنيه خلال فترة إصدارها ومن المتوقع أن تستحوذ البورصة على جزء من هذه السيولة لانخفاض معدل الفائدة على الشهادات الجديدة، وأيضا مع التصريحات الرسمية عن مجلس الوزراء عن بداية تجهيز بعض الشركات الحكومية ، للطرح العام وتفعيل برنامج الطروحات بحلول عام 2027 سيكون له مردودًا إيجابيًا على تقيم الشركات بالسوق، وكذلك التصريح عن تطبيق بعض الآليات الجديدة التى سوف تساهم فى جذب المستثمر الأجنبى مثل آلية الشورت سيلينج والمشتقات وزيادة المنتجات بالسوق سيكون له مردود إيجابى على السيولة وزيادة عدد المتعاملين وارتفاع التقيمات الإيجابية من المؤسسات العالمية.

وكل هذا سينعكس على مؤشرات البورصة بالإيجاب خلال عام 2026، حيث متوقع ان تستمر الأرقام القياسية فى egx30 خلال عام 2026 ليصل أعلى منطقة 50000 نقطة.

وعن المؤشر السبعيني، توقع أن تكون أكثر القطاعات إيجابية خلال عام 2026 القطاعات الصناعية والتى لها أسواق خارجية ولها حصة تصديرية، ومن هذه القطاعات التى سوف تشهد نمو كبير خلال هذه العوامل خلال عام 2026 قطاع الأغذية والمشروبات بكل ما يندرج تحت هذا القطاع من قطاعات فرعية وقطاع الأدوية والرعاية الصحية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وشركات الأسمنت.

ورأى أن القطاع الصناعى سيكون له النصيب الأكبر فى الارتفاعات خلال العام وخصوصًا من له أسواق خارجية وله حصة تصديرية، مشيرًا إلى أنه مع ارتفاع إيرادات السياحة الى أرقام غير مسبوقة من المهم أن نراقب قطاع السياحة خلال 2026 مما سيشهده من إيجابية وارتفاع كبير فى الإيرادات. وأوضح أحمد مرتضى خبير سوق المال أنه خلال عام 2025 شهدت الأسواق العالمية تحركات غير اعتيادية فى أسعار السلع والعملات والأصول المالية، يصعب تفسيرها بمنطق دورة اقتصادية تقليدية ارتفاعات حادة فى الذهب والفضة والمعادن الصناعية، بالتزامن مع تراجع الدولار وصعود مؤشرات الأسهم الأمريكية، رسمت مشهدًا يبدو متناقض لكنه فى جوهره يعكس إعادة تسعير شاملة للمخاطر أكثر مما يعكس انتعاش اقتصادي.

ورأى أن هذه التحركات لا تشير إلى تسعير دورة نمو قوية، بقدر ما تعكس استعدادًا مبكر من المستثمرين لاحتمالات تصاعد التوترات الجيوسياسية، واضطراب سلاسل الإمداد، وإعادة ترتيب الموارد الاستراتيجية خاصة فى ظل التحولات المرتبطة بالطاقة، والذكاء الاصطناعي، والمعادن الحيوية.

وأشار إلى أنه بالرغم أن السوق المصرى ليس لاعبًا مباشرًا فى تسعير السلع عالميًا فإن تأثير هذه التحركات يصل إليه بشكل غير مباشر ولكن مؤثر بحكم طبيعة الاقتصاد المصرى كاقتصاد مستورد للتضخم. ورأى أن السوق المصرى فى موقع نسبى أفضل وأن ما يحدث عالميًا هو انتقال تدريجى من الأصول الورقية إلى الأصول الحقيقية بينما السوق المصرى وبخاصة البورصة المصرية يضم عدد من الشركات التى ما زالت قيمها السوقية أقل من القيمة الاقتصادية لأصولها نتيجة سنوات من التحفظ والضغوط لكن البورصة المصرية تستفيد نسبيًا من هذا التحول، ليس عبر المضاربة، ولكن من خلال إعادة تسعير انتقائية للشركات ذات الأصول القوية والميزانيات المتماسكة.

وأشار إلى أن الفرصة قائمة وبالنسبة للمؤشر الرئيسى فلديه حاليًا منطقة مقاومة محورية عند مستوى 41,900 نقطة، فى حال اختراقها والثبات أعلى منها سيدفع المؤشر لاستهداف مستويات 42,500 نقطة وفى حال اختراقها فمن المتوقع ان يستهدف 46000 خلال العام.

مستويات قياسية للقيم السوقية وأحجام التداول..

2025 عام تاريخى للمؤشرات

كتب- طه نبيل:

شهدت البورصة المصرية خلال عام 2025 أداءً استثنائيًا على مختلف المستويات، مدعومًا بارتفاعات قوية فى المؤشرات الرئيسية، ونشاط ملحوظ فى القطاعات والأسهم.

وعلى مستوى المؤشرات الرئيسية، أنهى المؤشر الرئيسى EGX30 تعاملات عام 2025 عند مستوى 41 الف نقطة، محققًا ارتفاعًا منذ بداية العام بنسبة 40.65%، ليعكس أداءً قويًا للأسهم القيادية بالسوق.

وفى السياق ذاته، سجل مؤشر EGX70 EWI، الذى يعكس أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، مستوى 13 الف نقطة، مرتفعًا بنسبة 61.19% منذ بداية العام، ليؤكد الزخم الكبير الذى شهدته الأسهم الصغيرة والمتوسطة خلال 2025.

واستطلعت البورصجية اراء خبراء سوق المال فى مجريات وأحداث سوق المال خلال عام 2025.

التقرير السنوى لتحركات البورصة

من جانبه، قال ريمون نبيل، خبير أسواق المال، إن التقرير السنوى لتحركات البورصة المصرية خلال عام 2025 يعكس التأثير الإيجابى لعدد من الإحصائيات والمتغيرات الاقتصادية المهمة، التى دعمت الاقتصاد المصرى بشكل عام، وسوق المال بشكل خاص.

وأوضح أن من أبرز هذه المتغيرات استقرار سعر الصرف خلال عام 2025، مع زيادة المرونة فى تعامل البنك المركزى والبنوك المصرية مع المستثمرين، سواء الأجانب أو المصريين، فى توفير العملة الأجنبية. ولفت إلى أن الدولار مقابل الجنيه بدأ العام بالقرب من 50.70 جنيه، وأنهاه عند مستويات تقارب 47.70 جنيه، ليفقد ما يقرب من 6% من قيمته.

وأضاف أن خفض أسعار الفائدة كان من أهم العوامل الداعمة للسوق، حيث بلغ إجمالى التخفيض نحو 725 نقطة أساس خلال خمس اجتماعات للبنك المركزي، وهو أكبر خفض للفائدة خلال عام واحد منذ نحو 25 عامًا، بالتزامن مع تراجع معدلات التضخم بصورة واضحة.

وأشار إلى أن التوقعات تشير إلى استمرار انخفاض التضخم خلال 2026، وإن بوتيرة أقل، ما يدعم احتمالات خفض إضافى للفائدة خلال النصف الأول من العام المقبل بنحو 200 نقطة أساس على الأقل، وهو ما يعزز الاستثمار المباشر، والصناعات الثقيلة، وحركة التجارة الداخلية والخارجية.

وأكد أن هذه التطورات أدت إلى تراجع جاذبية الأوعية الادخارية البنكية، وزيادة التوجه نحو بدائل استثمارية أخرى مثل العقارات، وصناديق الاستثمار فى الأسهم، والسلع، وهو ما يعزز فرص استمرار الصعود فى البورصة المصرية.

وأشار إلى أن الصفقات والاستحواذات والاندماجات وعمليات الشطب التى شهدها العام أدت إلى إعادة تقييم عدد من الشركات قبل التنفيذ، وارتفاع أسعار بعض الأسهم بنسب اقتربت من 40%، ما أعاد تسليط الضوء على الأسهم القوية ماليًا.

وعلى الصعيد الفني، أوضح أن المؤشر الرئيسى بدأ العام بالقرب من 29,700 نقطة، ونجح فى الوصول إلى 42,600 نقطة، محققًا صعودًا يقارب 13 ألف نقطة بنسبة ارتفاع تقترب من 30%، مع استهداف 50 ألف نقطة على المدى المتوسط والطويل.

وأضاف أن أهم دعم متوقع خلال 2026 يتمركز عند 34 ألف نقطة، بينما تستفيد قطاعات العقارات، والموارد الأساسية، والبتروكيماويات، والأغذية، والقطاع المالى غير المصرفى من استمرار خفض الفائدة، مع توقع تسجيل الأسهم الصغيرة والمتوسطة قممًا تاريخية جديدة خلال الربع الأول من عام 2026.

تحقيق إنجازات فى عدة مستويات بالسوق

قال إبراهيم النمر رئيس قسم التحليل الفنى بشركة النعيم لتداول الأوراق المالية، إن عام 2025 يُعد من السنوات الجيدة والاستثنائية فى تاريخ البورصة المصرية، مشيرًا إلى أن السوق حققت خلاله أكثر من إنجاز على عدة مستويات، سواء من حيث أداء المؤشرات، أو القيم السوقية، أو أحجام التداول.

وأوضح «النمر» أنه عند قياس الأداء من خلال المؤشرات الرئيسية، يتضح أن المؤشر الرئيسى EGX30 حقق ارتفاعًا يقارب 40% منذ بداية العام وحتى الآن، فى حين سجل مؤشر EGX70 صعودًا قويًا بلغ نحو 61%، بينما ارتفع المؤشر الأوسع EGX100 بنسبة تقترب من 55%، وهو ما يعكس حالة من الصعود العام واتساع قاعدة الأسهم المشاركة فى الارتفاع.

وأضاف أن هذه المكاسب لا تقتصر فقط على المؤشرات، بل تمتد إلى القيمة السوقية لرأس المال، حيث ارتفع رأس المال السوقى من نحو تريليون جنيه فى بداية العام إلى ما يقرب من 3 تريليونات جنيه حاليًا، بما يعكس زيادة فى المتوسط تُقدر بنحو 50%، وهو تطور كبير يعكس تحسن شهية المستثمرين وثقتهم فى السوق.

وأشار إلى أن قيم وأحجام التداول شهدت تحسنًا ملحوظًا مقارنة ببداية العام، موضحًا أن أحجام التداول الحالية تفوق كثيرًا المستويات التى كانت سائدة فى مطلع 2025، ومتوقعًا أن يكون هذا العام هو الأعلى فى تاريخ البورصة المصرية من حيث قيم التداول المطلقة.

ولفت النمر إلى ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ السوق، تمثلت فى أن البورصة أغلقت على ارتفاع بنهاية كل شهر من شهور العام، دون تسجيل أى شهر إغلاقًا سلبيًا، وهى سابقة تاريخية لم تحدث من قبل. وأوضح أن سلسلة الصعود المتواصلة لمدة 12 شهرًا قد تمثل ثانى أطول موجة صعود فى تاريخ البورصة، بعد الطفرة الكبيرة التى شهدتها السوق خلال عامى 2004 و2005.

وأكد أن هذا الأداء تحقق رغم التحديات الاقتصادية التى واجهها الاقتصاد المصري، وأضاف أن دخول تدفقات استثمارية جديدة، سواء مباشرة أو غير مباشرة، ساهم فى تحسن الإيرادات الدولارية، وهو ما انعكس على استقرار سعر الصرف وتحسن نسبى فى قيمة الجنيه أمام الدولار.

وأوضح النمر كذلك أن عام 2025 شهد تحسنًا واضحًا فى ربحية عدد كبير من الشركات المقيدة، حيث سجلت أغلب الشركات نموًا فى الأرباح مقارنة بالعام السابق، وهو ما يمكن ملاحظته من مقارنة نتائج الأعمال فى بداية العام ونهايته.

وأكد أن مكررات الربحية ارتفعت، لكنها لم ترتفع بنفس وتيرة صعود المؤشرات، ما يشير إلى أن جانبًا كبيرًا من الصعود كان مدعومًا بأساسيات مالية حقيقية وليس مجرد مضاربات.

وأكد أن عام 2025 كان عامًا جيدًا بكل المقاييس، معربًا عن أمله فى أن يكون عام 2026 أفضل، على غرار الفترات الذهبية التى شهدت تحسنًا عامًا بعد عام، خاصة خلال الأعوام من 2003 إلى 2008.

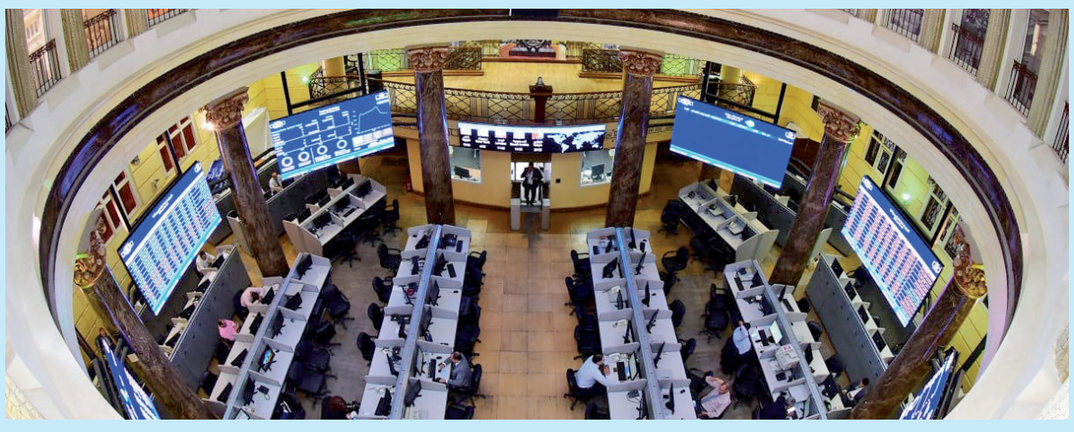

المضاربات فى الربع الأخير

من جانبها، قالت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، إن عام 2025 كان عامًا إيجابيًا للبورصة المصرية، لكنه شهد تفاوتًا فى الأداء بين القطاعات المختلفة، مؤكدة أن قطاع البنوك كان القطاع الأقوى والأكثر تأثيرًا فى حركة السوق خلال العام.

وأوضحت أن السوق باستثناء آخر ثلاثة أشهر كانت تتحرك بوتيرة متوازنة، بينما غلب على الربع الأخير طابع المضاربات، خاصة على الأسهم الصغيرة والمتوسطة، مدفوعة باستحواذات من مستثمرين مصريين وعرب، لا سيما أن العديد من هذه الأسهم كانت تتداول عند مستويات سعرية منخفضة للغاية.

وأضافت أن القطاع العقارى شهد نشاطًا خلال 2025، إلا أن الحركة كانت انتقائية، ولم تشمل جميع الأسهم بنفس القوة. أما قطاع السياحة، فقد سجل طفرات قوية، حيث حققت بعض الأسهم مكاسب تجاوزت 100%، بينما حققت أسهم أخرى ارتفاعات تراوحت بين 60% و100%، مع الإشارة إلى أن محدودية عدد أسهم القطاع تجعله أكثر عرضة للمضاربات.

وأكدت أن قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية كانا الأفضل أداءً خلال العام، خاصة شركات التكنولوجيا المالية، التى واصلت النمو حتى فى الفترات الأخيرة من 2025.

وأشارت إلى أن خفض أسعار الفائدة ساهم فى زيادة أعداد المستثمرين الجدد وارتفاع معدلات التكويد وفتح الحسابات، متوقعة أن يؤدى استمرار خفض الفائدة خلال 2026 إلى جذب سيولة جديدة تبحث عن بدائل استثمارية بعوائد أعلى من الشهادات البنكية.

وتوقعت عودة أسهم القيمة للتحرك خلال الربع الأول من 2026، خاصة مع دخول صناديق جديدة وزيادة استثمارات المؤسسات وشركات التأمين، إلى جانب تحسن متوقع فى السيولة وقيم التداول.

الاقتصاد المصرى على طريق الاستدامة..

تحالف «السياسة المالية» و«النقدية» يقود النمو فى 2025

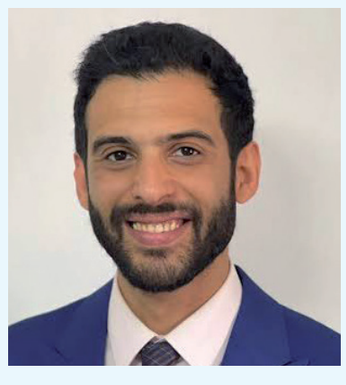

كتب: ياسر جمعه

شهد الاقتصاد المصرى فى عام ٢٠٢٥ مرحلة مهمة من التعافى والنمو، مع تعزيز مؤشرات الاستقرار الكلى وتحسن ملحوظ فى العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

ويعتبر عام ٢٠٢٥ مرحلة تحول نوعية فى الاقتصاد المصري، إذ نجحت الدولة فى ترسيخ الاستقرار النسبي، ودعم القطاع الخاص، وتعزيز موارد النقد الأجنبي، وتحقيق نمو مستدام فى القطاعات الإنتاجية والخدمية، ما يضع الاقتصاد على طريق أكثر اتزانًا واستدامة فى السنوات القادمة.

وجاء هذا التحسن مدعومًا بسياسات مالية ونقدية متوازنة، إلى جانب استمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بما فى ذلك المراجعتان الخامسة والسادسة لبرنامج الإصلاح مع صندوق النقد الدولي، واللتان ساهمتا فى تعزيز الثقة فى الاقتصاد المصري.

وأشاد الصندوق الدولى بتحسن الاستقرار المالي، واتساع الصادرات غير البترولية، وتحسن وضع ميزان المدفوعات، وهو ما انعكس إيجابًا على توجهات المستثمرين المحليين والأجانب.

وقالت د. شيماء وجيه، خبيرة الاقتصادية: «عام ٢٠٢٥ يمثل مرحلة تحول حقيقية، حيث نجحت الدولة فى دمج الإصلاح المالى مع تحفيز النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى نمو مستدام دون توليد ضغوط تضخمية كبيرة.»

وأضافت: «تحسن الاحتياطيات الدولية وتوسع الصادرات غير البترولية يعكس قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة الصدمات الخارجية وتعزيز الثقة فى العملة المحلية.»

المؤشرات الاقتصادية الكلية

وشهد الناتج المحلى الإجمالى نموًا سنويًا بنسبة ٤,٤٪ خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مرتفعًا عن ٢,٤٪ فى العام السابق، وهو أعلى معدل نمو منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وأوضح د. خالد نجاتي، نائب رئيس الاتحاد الدولى للمشروعات الصغيرة والمتوسطه الاسبق، أن هذا النمو يعكس تحسن أداء قطاعات السياحة والصناعة التحويلية، ويؤكد فعالية السياسات المالية والنقدية فى خلق بيئة مستقرة للنمو الاقتصادي.

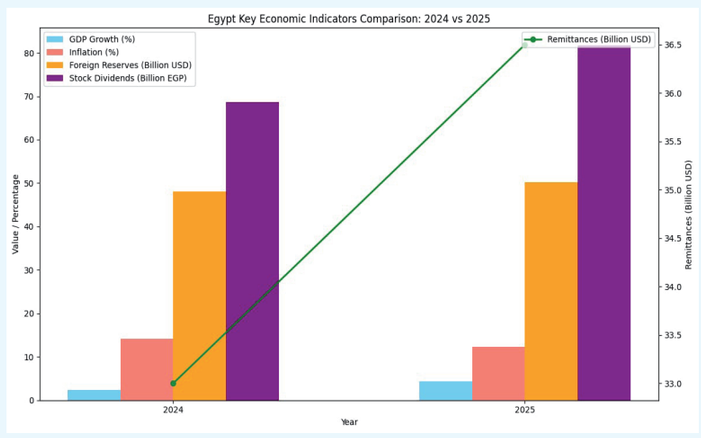

وبالنسبة لمعدل التضخم، فقد انخفض إلى ١٢,٣٪ فى نوفمبر ٢٠٢٥، مقارنة بالفترات السابقة، ما يشير إلى استقرار الأسعار بفضل الإجراءات النقدية المتوازنة التى نفذها البنك المركزي.

وفى الوقت نفسه، ارتفع صافى الاحتياطيات الدولية إلى ٥٠,٢١٥ مليار دولار، وهو أعلى مستوى مسجل خلال العام، ما يعكس تحسن الموارد الدولارية وقدرة الدولة على مواجهة الالتزامات الخارجية.

وعلى صعيد تحويلات المصريين العاملين بالخارج، سجلت أرقامًا قياسية بلغت نحو ٣٦,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مع تسجيل ارتفاع شهرى مستمر وصل إلى ٣,٨ مليار دولار فى يوليو.

وقال باهر عبد العزيز، الخبير المصرفي: «تعد التحويلات أحد أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر، وتلعب دورًا رئيسيًا فى دعم ميزان المدفوعات وتعزيز استقرار سعر الصرف.»

كما شهدت مصر نشاطًا ملحوظًا فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، خاصة فى مجالات الصناعة والسياحة والبنية التحتية، مع توقيع عقود استثمارية تتجاوز قيمتها ١,١٥ مليار دولار، معظمها فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب فى السياسات الاقتصادية والإصلاحات التى تنفذها الدولة.

أداء القطاعات الاقتصادية خلال ٢٠٢٥

وشهدت الصناعة تقدمًا ملموسًا، مع افتتاح خطوط إنتاج جديدة فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، خاصة فى مجالات الطاقة الشمسية ومستلزماتها، مما عزز الإنتاج غير البترولى ووسع قاعدة التصدير.

وأكدت د. شيماء وجيه أن «ارتفاع الإنتاج الصناعى أسهم فى تعافى القطاع التصنيعى وتوسيع دور القطاع الخاص فى العمليات الإنتاجية والتصديرية، وهو مؤشر مهم على استدامة النمو الصناعي.»

أما قطاع السياحة، فقد واصل تعافيه القوي، حيث استقبلت مصر نحو ١٨,٨ مليون سائح مقارنة بـ١٥ مليون سائح فى ٢٠٢٤، ما شكل زيادة كبيرة فى الإيرادات السياحية. ويعتبر افتتاح المتحف المصرى الكبير أبرز إنجاز للقطاع، إذ يعزز السياحة الثقافية ويجذب سياحًا من مختلف أنحاء العالم.

وارتفعت الصادرات السلعية غير البترولية بأكثر من ٢٠٪ خلال ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤، ما يدل على قدرة المنتج المحلى على المنافسة فى الأسواق الخارجية، وتوسع خطوط التصدير، وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، بما عزز التوازن الخارجي.

وفى القطاع المصرفي، شهدت معدلات السيولة والملاءة ارتفاعًا، مع نمو الودائع والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وواصل البنك المركزى تنفيذ مبادرات لتعزيز الاستقرار النقدى ودعم النشاط الاقتصادى الحقيقي، بما فى ذلك تحفيز تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ودعم التمويل الموجه للقطاع العقارى والأنشطة الإنتاجية، واستمرار برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما ساهمت أدوات السوق المفتوحة وأذون وسندات الخزانة فى امتصاص السيولة وتحسين هيكل آجال الدين، ما دعم الاستقرار المالى دون خلق ضغوط تضخمية إضافية.

تأثير السياسات النقدية والمالية على النمو

ركز البنك المركزى خلال ٢٠٢٥ على تعزيز الاستقرار النقدى وضبط السيولة، ما ساهم فى احتواء الضغوط التضخمية وتحسين توقعات السوق، إلى جانب توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية دون خلق اختلالات مالية.

واتبعت الحكومة سياسة مالية متوازنة بين الانضباط والدعم الاقتصادي، حيث واصلت تحقيق فائض أولي، وأعادت توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات والمشروعات التنموية، مع دعم مشاركة القطاع الخاص عبر حزم تحفيزية غير تضخمية، وتحسين بيئة الأعمال، وتقليل العبء المالى على المستثمرين.

وأسهم هذا التكامل بين السياسات النقدية والمالية فى تعزيز مؤشرات الاستقرار الكلي، دعم تعافى القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ما يمهد لبيئة أكثر استدامة للنمو خلال السنوات القادمة.

التوقعات المستقبلية

تشير التقديرات إلى استمرار نمو الاقتصاد المصرى بنسب معتدلة خلال السنوات المقبلة، مع استمرار توسع الإنتاج الصناعى والخدمات، وزيادة مساهمة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، واستمرار تعزيز الاستقرار النقدى وسعر الصرف، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما سيواصل الاقتصاد المصرى ربط برامج الحماية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية لضمان تحسين مستوى معيشة المواطن.

منها التجارى الدولى..

3 بنوك تنجح فى الإصدار العاشر لسندات توريق «جى بى للتأجير التمويلى»

أعلن البنك التجارى الدولى مصر (CIB) نجاحه فى إتمام الإصدار العاشر من سندات التوريق لصالح شركة جى بى للتأجير التمويلى والتخصيم (GB Lease)، بقيمة إجمالية بلغت ٤,١٦ مليار جنيه.

ويأتى هذا الإصدار، تتويجًا لعلاقة استراتيجية راسخة بين البنك التجارى الدولى – مصر(CIB) و GB Lease تمتد لسنوات عديدة من التعاون الناجح فى هيكلة وتنفيذ معاملات تمويلية تعكس الثقة المتبادلة وقوة الشراكة بين الطرفين.

كما أنه يؤكد على التزام البنك بدعم الشركات المالية الغير مصرفية فى تعزيز السيولة النقدية وتحسين هياكلها الرأسمالية، مع توفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم فى تحفيز النمو الاقتصادى وتلبية متطلبات السوق.

وشهد الإصدار تعاونًا متكاملا بين عدد من الكيانات المالية، حيث تولى البنك التجارى الدولى – مصر(CIB)، بالشراكة مع البنك العربى الأفريقى الدولى و سى إى كابيتال، مهام المستشار المالى ومدير الإصدار والمرتب والمنسق العام ومروج الاكتتاب.

كما قام كل من البنك التجارى الدولى – مصر(CIB)، والبنك الأهلى المصري، والبنك العربى الأفريقى الدولي، بنك قناة السويس، وبنك القاهرة بدور ضامنى التغطية، فى حين تولى بنك قناة السويس مهمة أمين الحفظ، والبنك العربى الأفريقى الدولى دور متلقى الاكتتاب، بينما تولى مكتب الدرينى وشركاه دور المستشار القانوني، و قام مكتب بيكر تلى – محمد هلال و وحيد عبد الغفار بدور مراقب حسابات الإصدار.

وقد تم طرح الإصدار على ٤ شرائح؛ بلغت قيمة الشريحة الأولى ٩٧٣,٤ مليون جنيه بمدة استحقاق ١٣ شهرًا، وحصلت على تصنيف ائتمانى AA+ من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتمانى وخدمة المستثمرين (MERIS).

بينما بلغت قيمة الشريحة الثانية ١,١٣٥,٧ مليار جنيه بمدة استحقاق ٢٥ شهرًا وتصنيف ائتمانى AA، وجاءت الشريحة الثالثة بقيمة ٩٥٦,٨ مليون جنيه بمدة استحقاق ٣٧ شهرًا وتصنيف ائتمانى A، وجاءت الشريحة الرابعة بقيمة ١,٠٩٤,١ مليار جنيه بمدة استحقاق ٥٦ شهرًا وتصنيف ائتمانى -A.

وقال عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذى للبنك التجارى الدولى – مصر(CIB)، إن هذا الإصدار يعكس الثقة الكبيرة التى تحظى بها شركة "GB Lease" لدى البنك التجارى الدولى – مصر(CIB)، كما يعكس متانة وقوة قطاع التأجير التمويلى المصرى وقدرته على مواصلة النمو فى ظل التحديات الاقتصادية المختلفة.

وأضاف أن نجاح هذا الإصدار يأتى فى إطار الدور المحورى الذى يلعبه القطاع المصرفى المصرى فى دعم الشركات من خلال توفير حلول تمويلية مبتكرة وغير تقليدية، بما يسهم فى تعزيز قدرتها على النمو والتوسع.

وأوضح أن هذا النجاح يُعد نتيجة مباشرة للتعاون الوثيق والتنسيق الفعّال بين جميع الأطراف المشاركة، وهو ما يعكس كفاءة القطاع المصرفى وقدرته على تنفيذ صفقات تمويلية كبرى بمستويات عالية من الاحترافية، بما يدعم النمو الاقتصادى المستدام ويحفّز بيئة الاستثمار فى مصر.

وفقًا لتوقعات «ستاندرد تشارترد»..

2026.. عام التفاؤل الاقتصادى فى مصر

يتوقع ستاندرد تشارترد أن يظل النمو العالمى فى عام ٢٠٢٦ ثابتاً عند ٣,٤٪، وهو نفس المعدل الذى سُجل فى عام ٢٠٢٥. وفى تقريره السنوى "التوجهات العالمية ٢٠٢٦"، الذى يتناول مستقبل الاقتصاد العالمي، يشير البنك إلى أن المرونة على المستوى العام تخفى تحولات كبيرة فى تركيبة النمو.

ووفقا للتقرير، من المتوقع أن يكون عام ٢٠٢٦ عاماً انتقالياً للعديد من الاقتصادات، حيث ستلعب السياسة المالية دوراً أكبر مع انتهاء دورات التيسير النقدي، ليحل النشاط القائم على الاستثمار تدريجياً محل الطلب الخارجى كمحرك رئيسى للتوسع.

تقترب معظم البنوك المركزية من نهاية دورات خفض أسعار الفائدة مع تباطؤ فى انخفاض معدلات التضخم، حيث يسعى صناع السياسات إلى الحفاظ على فارق أسعار الفائدة مع مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكي.

وفى ظل هذه الديناميكية المتغيرة، تبرز مصر كسوق واعدة، تسهم فيها جهود الاستقرار والإصلاحات السياسية فى تعزيز ثقة المستثمرين، مما يرسم ملامح مستقبل أكثر تفاؤلاً لعام ٢٠٢٦.

كما يتوقع التقرير أن تدخل مصر عام ٢٠٢٦ بوضع اقتصادى كلى أكثر قوة، مدعومًا بتدفقات قوية من العملات الأجنبية، وتحسن فى الموازين الخارجية، وتقدم واضح فى الإصلاحات الهيكلية. شهدت مصر خلال العامين الماضيين دورة هامة من تعديل السياسات، والتى بدأت تنعكس الآن فى مؤشرات أكثر وضوحًا على الاستقرار والتعافي، خصوصاً على الصعيدين الخارجى والنقدي.

وقد عززت التدفقات المستمرة من شركاء دول مجلس التعاون الخليجى والمستثمرين على المدى الطويل، إلى جانب عائدات برنامج الخصخصة الحكومي، الثقة وساهمت فى إعادة بناء صافى الأصول الأجنبية، وهذا ساعد فى خلق بيئة صرف عملات أكثر تنظيمًا، حيث تتوقع المؤسسة أن يصل سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى إلى ٤٧,٥ (بعد أن كان ٤٩,٠ سابقًا) بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، وحوالى ٤٩,٠ (بعد أن كان ٥١,٠ سابقًا) بحلول نهاية عام ٢٠٢٦، مما يعكس توقعات بتحسن تدريجى فى ديناميكيات السوق.

مع انحسار ضغوط الأسعار العالمية، يتوقع أن تستفيد مصر من انخفاض كبير فى معدل التضخم، حيث تشير التوقعات إلى تراجع التضخم إلى حوالى ١١٪ بحلول يونيو ٢٠٢٦. يأتى هذا الانخفاض مدعومًا بتراجع أسعار السلع الأساسية، وتحسن ظروف العرض المحلي، مما يقلل من تأثير تعديلات العملة السابقة. من المتوقع أن يمنح هذا الانخفاض البنك المركزى المصرى مرونة أكبر فى تيسير السياسة النقدية، مما يعزز مناخ الأعمال ويخفف الضغوط التمويلية على الشركات. فى الوقت نفسه، يُنتظر أن يتحسن وضع النمو بشكل عام، مع ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى ٤,٥٪ فى السنة المالية ٢٠٢٦، بفضل نشاط أقوى فى قطاعات التجارة والتصنيع والهيدروكربونات. كما يُتوقع أن تساهم تدفقات السياحة واستقرار عائدات قناة السويس فى هذا الانتعاش، مع انحسار الاضطرابات اللوجستية الإقليمية وعودة الثقة تدريجيًا.

بالتعاون مع IBM و«الإلهام»..

«بنك نكست» يطلق جيلا جديدًا من الخدمات الرقمية

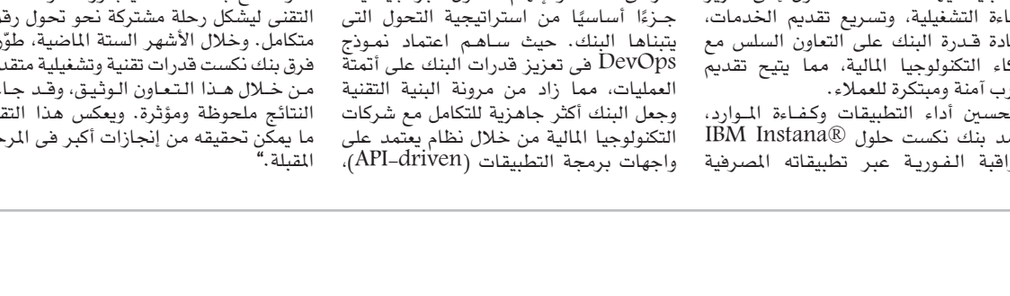

كشف بنك نكست، أحد البنوك الرائدة فى مصر والمتخصص فى تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للشركات والأفراد، عن اعتماده حلول IBM Instana®، وIBM Turbonomic®، وIBM Cloud Pak®، بالشراكة مع شركة الإلهام للحلول البرمجية، وذلك لتسريع عملية التحول الرقمى للخدمات المصرفية.

يهدف تطبيق هذه التقنيات إلى بناء نظام مراقبة فورية وأتمتة استخدام الموارد مع تحقيق التكامل المتقدم بين الأنظمة. ويهدف هذا النهج المتكامل إلى تعزيز المرونة، وتقليل فترات التوقف، وتحسين استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات، وتقديم تجارب مصرفية رقمية أسرع وأكثر موثوقية لعملاء البنك.

وسط التحول السريع الذى يشهده القطاع المالى المصرى نحو نماذج مصرفية رقمية أكثر ذكاءً ومرونة، يعمل بنك نكست على تطوير بيئته التكنولوجية الأساسية للتغلب على قيود الأنظمة القديمة وبناء بنية رقمية حديثة قابلة للتطوير وقادرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية، يهدف هذا التحول إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتسريع تقديم الخدمات، وزيادة قدرة البنك على التعاون السلس مع شركاء التكنولوجيا المالية، مما يتيح تقديم تجارب آمنة ومبتكرة للعملاء.

لتحسين أداء التطبيقات وكفاءة الموارد، اعتمد بنك نكست حلول IBM Instana® للمراقبة الفورية عبر تطبيقاته المصرفية الرقمية، مما يتيح كشفًا استباقيا وحلاً أسرع للمشكلات لتعزيز تجارب العملاء.

وبالتوازي، تقدّم حلول IBM Turbonomic® تحسينًا آليًا ذكيًا للموارد فى بيئات السحابة الهجينة الداخلية، يُساعد البنك على تعظيم استفادته من تكنولوجيا المعلومات، وخفض التكاليف التشغيلية، والحفاظ على أداء مستقرّ على نطاق واسع.

وفى إطار تعزيز السعة التشغيلية، اعتمد بنك نكست تقنيات IBM Cloud Pak® for Integration وIBM Cloud Pak® for Business Automation، اللذين يعملان على نظم Red Hat® OpenShift®، لإنشاء منصة رقمية موحدة تبسّط العمليات، وتقلل تعقيد النظام، مع دعم تطوير الخدمات الجديدة ونشرها بسرعة أكبر. مكّن هذا التحول البنك من تقديم خدمات أكثر كفاءة عبر نموذج تطوير مستمر، مع تحسين التكاليف وزيادة موثوقية المنصة.

وأوضح تامر سيف، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك نكست، أن التعاون مع شركتى IBM والإلهام للحلول البرمجية يعد جزءًا أساسيًا من استراتيجية التحول التى يتبناها البنك. حيث ساهم اعتماد نموذج DevOps فى تعزيز قدرات البنك على أتمتة العمليات، مما زاد من مرونة البنية التقنية وجعل البنك أكثر جاهزية للتكامل مع شركات التكنولوجيا المالية من خلال نظام يعتمد على واجهات برمجة التطبيقات (API-driven)، مما يمهد لبيئة أكثر ابتكارًا وانفتاحًا. وأضاف أن هذا التقدم يعزز من موثوقية المنصة الرقمية للبنك، ويرفع كفاءة العمليات، ويساهم فى تسريع تقديم الخدمات وتوسيع نطاق الحلول الرقمية، مما ينعكس إيجابًا على تجربة العملاء ويتيح تلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأفضل.

وعلقت مروة عباس، المدير العام لشركة IBM شمال شرق أفريقيا: "نفخر فى IBM بدعم بنك نكست فى بناء بيئة مصرفية رقمية سحابية عالية الأداء، مدعومة بمراقبة فورية، وتحسين ذكى للموارد، وتكاملها، وأتمتتها"، وأضافت: "وباعتماد IBM Instana وIBM Turbonomic فى قلب هذا التحول، يكتسب البنك الرؤية والتحكم اللازمين لتعزيز المرونة، وتحسين الأداء على نطاق واسع، ودفع الابتكار. يعكس هذا التعاون قوة منظومة شركائنا الاستراتيجيين، حيث تلعب شركة الإلهام دورًا محوريًا فى نجاح التنفيذ".

قال كمال حداد، المؤسس والرئيس التنفيذى لشركة الإلهام للحلول البرمجية: "بصفتنا شريكًا بلاتينيًا معتمدًا لشركة IBM، فإن تعاوننا مع بنك نكست يتجاوز حدود التنفيذ التقنى ليشكل رحلة مشتركة نحو تحول رقمى متكامل. وخلال الأشهر الستة الماضية، طوّرت فرق بنك نكست قدرات تقنية وتشغيلية متقدمة من خلال هذا التعاون الوثيق، وقد جاءت النتائج ملحوظة ومؤثرة. ويعكس هذا التقدم ما يمكن تحقيقه من إنجازات أكبر فى المرحلة المقبلة."

بعد التخلص من 7.25% خلال عام..

الفائدة «تهبط» والاستثمار «ينشط»

كتبت- منال عمر:

قال مصرفيون واقتصاديون إن خفض البنك المركزى لأسعار الفائدة بنسبة ٧,٢٥٪ خلال ٢٠٢٥ تعود على الاقتصاد الكلى بفوائد بالجملة وتنعش عجلة الإنتاج.

كان المركزى قد خفّض أسعار الفائدة من مستوياتها التاريخية المرتفعة لأول مرة منذ ٤ سنوات ونصف السنة، بإجمالى ٧,٢٥٪، توزعت ابتداءً من أبريل بواقع ٢,٢٥٪ فى أبريل، و١٪ فى مايو، و٢٪ فى أغسطس، و١٪ فى أكتوبر و١٪ فى ديسمبر.

وتباطأت وتيرة التضخم فى المدن المصرية فى نوفمبر، بعد أن تسارعت فى الشهر السابق لأول مرة منذ ٤ أشهر، حيث ارتفع معدل التضخم السنوى إلى ١٢,٣٪ مقابل ١٢,٥٪ فى أكتوبر، بينما سجل التضخم الشهرى ٠,٣٪ مقابل ١,٨٪ فى الشهر السابق، وفق بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

عودة رجال الأعمال والصناع للتوسع

يرى محمد عبد العال، الخبير المصرفى، أن خفض البنك المركزى سعر الفائدة بإجمالى ٧,٢٥٪ خلال العام الحالى سيكون له انعكاسات مباشرة وإيجابية على الاقتصاد الكلي، فى ظل تراجع تكلفة التمويل.

وأوضح عبد العال، أن هذا الانخفاض فى تكلفة التمويل سيساعد رجال الأعمال والمستثمرين والمصنعين على إعادة جدولة خططهم التوسعية، بما يدعم النشاط الاقتصادى وتحقيق مستويات النمو المستهدفة قرب ٥٪ خلال العام المالى الحالى يونيو ٢٠٢٦.

وأكد أن البورصة المصرية تعد الرابح الأكبر من خفض أسعار الفائدة، إذ يمنح سوق الأوراق المالية دفعة قوية، ويدفع حاملى السيولة إلى البحث عن عوائد أعلى من خلال الاستثمار فى الأسهم، ما ينعكس على زيادة أرباح الشركات وانتعاش سوق المال.

وأشار عبد العال إلى أن تراجع أسعار الفائدة سينعكس إيجابًا على تباطؤ معدلات التضخم وزيادة الإنتاج، بما يسهم فى خفض أسعار السلع، باعتبار أن سعر الفائدة أحد مكونات تكلفة المنتج النهائي.

وأضاف أن خفض الفائدة سيؤدى أيضا إلى تقليص تكلفة الدين العام بمليارات الجنيهات، ما يتيح لوزارة المالية مساحة أكبر للتحرك فى مجالات الدعم النقدى والعيني، والحماية الاجتماعية، وتحسين الخدمات العامة.

يساهم كل ١٪ تراجعا فى سعر الفائدة فى خفض عبء عجز الموازنة العامة للدولة بين ٧٥ و٨٠ مليار جنيه وهو ما ينعكس بالإيجاب على قيمة عجز الموازنة والدين العام.

وأوضح عبد العال أن خفض سعر الفائدة لن يؤثر سلبًا على شهية المستثمرين الأجانب تجاه الاستثمار فى أدوات الدين الحكومية المحلية، المتمثلة فى أذون وسندات الخزانة، فى ظل ارتفاع العائد الحقيقى الاسمى على الجنيه بنحو ٧,٧٪، إلى جانب تراجع معدلات التضخم وانخفاض مخاطر التأمين على الديون السيادية.

وبعد تحرير سعر الصرف فى مارس ٢٠٢٤ جذبت مصر نحو ٢٩ مليار دولار استثمار أجنبى فى أذون الخزانة فقط ليصل إجمالى الرصيد إلى مستوى قياسى نحو ٤٢,٤ مليار دولار بنهاية يوليو الماضي، وفق بيانات البنك المركزى المصري.

وتوقع عبد العال استمرار البنك المركزى فى اتباع سياسة نقدية توسعية خلال العام المقبل، مرجحًا خفض أسعار الفائدة بنسبة تتراوح بين ٣٪ و٥٪ خلال عام ٢٠٢٦، بدعم من استمرار تراجع التضخم.

تحفيز الاستثمار المباشر

من جانبه، وصف ماجد فهمي، رئيس بنك التنمية الصناعية الأسبق، خفض أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٢٥ بأنه خطوة إيجابية للاقتصاد الكلي، خاصة فى ما يتعلق بتحفيز الاستثمار المباشر.

وأكد فهمى أن تقليل تكلفة التمويل فى الوقت الراهن يعد أمرًا ضروريًا وحتميًا لدعم توسعات المستثمرين، إلى جانب الإسهام فى خفض عجز الموازنة، مشيرًا إلى أن خفض الفائدة قد يساعد أيضًا فى تراجع معدلات التضخم والأسعار، بشرط استقرار العوامل الحالية وعدم حدوث زيادات جديدة فى أسعار الكهرباء أو المحروقات.

ولفت إلى أن خفض أسعار الفائدة حاليًا قد لا يؤثر على استمرار تدفقات الأموال الساخنة، لكنه شدد على ضرورة توخى الحذر عند اتخاذ مزيد من التخفيضات خلال العام المقبل.

خفض مرتقب للفائدة خلال ٢٠٢٦

بدوره، أكد هانى أبو الفتوح، الخبير الاقتصادي، أن رجال الأعمال والأفراد المقترضين من البنوك سيستفيدون بشكل مباشر من خفض أسعار الفائدة خلال العام الحالى لتراجع تكلفة التمويل.

وأشار إلى أن الضغوط التضخمية لا تزال قائمة، إلا أن التوقعات تشير إلى اتجاهها نحو الانخفاض، بما يتماشى مع مستهدفات البنك المركزى التى تتراوح بين ٥٪ و٧٪ خلال الربع الرابع من العام المقبل.

وتوقع أبو الفتوح أن يخفض البنك المركزى أسعار الفائدة خلال العام المقبل بنسبة تتراوح بين ٧٪ و٨٪، فى ظل استمرار تراجع معدلات التضخم وفق المستهدفات المعلنة.

تحسن أداء الجنيه المصرى بشكل ملحوظ

خلال الأشهر الستة الماضية ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عام، ويستقر دون مستوى ٤٨ جنيهاً للدولار، بدعم من تدفقات قوية للنقد الأجنبي، خصوصاً فى ظل نشاط القطاع السياحي.

وقبل التحول من سياسة التشديد إلى نهج ميسر، كان البنك المركزى قد رفع أسعار الفائدة بإجمالى ١٩٠٠ نقطة أساس بين مارس ٢٠٢٢ ومارس ٢٠٢٤ لكبح التضخم.

ويستهدف المركزى المصرى بلوغ متوسط معدل التضخم نطاقاً من ٥٪ إلى ٩٪ فى الربع الرابع ٢٠٢٦، ونطاقاً من ٣٪ إلى ٧٪ فى الربع الرابع ٢٠٢٨.

وذكر صندوق النقد الدولى أنه ينبغى أن يواصل المركزى المصرى الإدارة الحذرة لدورة التيسير النقدي، نظراً لأن قراءات التضخم على أساس شهرى تشير إلى أن ضغوط انكماش الأسعار لم تترسخ بعد بشكل قوي، وذلك وفق البيان الأحدث الصادر عنْ الصندوق بشأن مراجعات ضمن برنامجين تمويليين مع مصر فى وقت سابق.

إنشاء خط ربط إلكترونى مؤمَّن..

«بنك مصر» يتفق مع «النيابة العامة» على ميكنة «حسابات القُصَّر»

وقّع بنك مصر والنيابة العامة على بروتوكول تعاون لميكنة التعامل على حسابات القُصَّر، بحضور حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصري، ومحمد شوقى النائب العام، وأمل عمار رئيسة المجلس القومى للمرأة، وطارق الخولى نائب محافظ البنك المركزى المصري، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذى لبنك مصر، وياسر حسين رئيس الاستئناف ومدير النيابات.

تضمن البروتوكول الربط الإلكترونى بين بنك مصر ومركز معلومات النيابة العامة، من خلال إنشاء خط ربط إلكترونى مؤمَّن يتيح تمكين النيابة العامة – ممثلة فى نيابات شؤون الأسرة – من الاطلاع على حسابات القُصَّر وناقصى الأهلية الخاضعة لولايتها، وتنفيذ التحويلات إلكترونيًا من حساباتهم إلى حسابات الأوصياء، وذلك عبر صلاحيات محددة لرؤساء النيابات والمختصين، بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وفى إطار استراتيجية الدولة للتحول الرقمي، واتجاه بنك مصر نحو التوسع فى تقديم الحلول والخدمات المصرفية الرقمية.

بموجب هذا البروتوكول يصبح بنك مصر أول بنك فى القطاع المصرفى المصرى يتعاون مع النيابة العامة لتأسيس منظومة رقمية متكاملة لميكنة التعامل على حسابات القُصَّر، بما يشمل الاستعلام عن الأرصدة والموافقة على الصرف والتحويل إلى حسابات الأوصياء، بديلًا عن الخطابات الورقية والمراسلات التقليدية، بما يمثل نقلة نوعية وغير مسبوقة فى تطوير الخدمات المصرفية.

ويراعى هذا التعاون البُعد الاجتماعى لأسر القُصَّر، من خلال التيسير على الأوصياء فى إنهاء معاملاتهم وتقليل الأعباء المالية والزمنية الناتجة عن تكرار الحضور لمقار النيابة والبنك، لاسيما وأن غالبية المتعاملين من الأمهات.

كما يهدف إلى ميكنة وصرف مستحقات القُصَّر إلكترونيًا عبر آلية مستحدثة تعتمد على التحويل المباشر من حساب القاصر إلى حساب الوصي، مع إتاحة الصرف باستخدام بطاقة الخصم الفوري، بما يسهم فى تسريع دورة العمل، ورفع كفاءة الإجراءات، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

ومن المتوقع أن يسهم تطبيق هذه الآلية فى تقليل أكثر من مليون زيارة سنويًا لفروع بنك مصر، سواء للاستعلام عن الأرصدة أو صرف المستحقات، الأمر الذى يخفف الضغط على الفروع، ويحسن تجربة العملاء، وينعكس إيجابًا على كفاءة التشغيل وجودة الخدمات المصرفية المقدمة.

وقال حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصري، إن التعاون بين القطاع المصرفى والنيابة العامة يجسد نموذج يحتذى فى التكامل بين مؤسسات الدولة للتيسير على المواطنين.

وأكد أن البروتوكول الذى تم توقيعه يتوافق مع التعليمات التى سبق وأصدرها البنك المركزى لتمكين السيدات من فتح حسابات لأبنائهن القصر، ويدعم جهود تعزيز الشمول المالى لكافة فئات المجتمع، مشيدًا بمواكبة النيابة العامة للتطور الرقمى للتيسير على المتعاملين معها، وبجهود المجلس القومى للمرأة فى مساندة وتمكين السيدات اقتصاديًا واجتماعيًا.

وأكد النائب العام المستشار محمد شوقي، خلال اللقاء، أن هذا البروتوكول يعكس توجه النيابة العامة نحو مواكبة التحول الرقمي، وتعزيز التكامل بين الجهات القضائية والمالية، بما يدعم الاستقرار المالي، ويحمى حقوق الفئات الأولى بالرعاية، وعلى رأسها القُصَّر والنساء القائمات على شؤون الأسرة.

وصرحت المستشارة أمل عمار – رئيسة المجلس القومى للمرأة أن البروتوكول يُعد الأول من نوعه فى القطاع المصرفى المصري، ويمثل نقلة نوعية فى آليات التعامل مع حسابات القُصّر وناقصى الأهلية، من خلال ميكنة إجراءات الاستعلام عن الأرصدة، والموافقة على الصرف، وتنفيذ التحويلات إلكترونيًا من حسابات القُصّر إلى حسابات الأوصياء، بدلًا من الاعتماد على المراسلات الورقية والإجراءات التقليدية المطولة.

وأكدن على أن المجلس القومى للمرأة ينظر إلى هذا البروتوكول باعتباره إجراءً إنسانيًا ومجتمعيًا بالغ الأهمية، لما له من أثر مباشر وإيجابى على حياة آلاف السيدات، وبخاصة الأمهات والأوصياء، اللاتى يتحملن مسؤولية رعاية أبنائهن القُصّر وإدارة شؤونهم المالية.

وأضاف هشام عكاشة الرئيس التنفيذى لبنك مصر، أن هذا البروتوكول يعكس رؤية استراتيجية متكاملة لبنك مصر، ترتكز على ترسيخ دوره كشريك وطنى فاعل فى دعم مؤسسات الدولة، والمساهمة فى تطوير منظومة الخدمات العامة بما يواكب متطلبات التحول الرقمي. ويؤكد البنك من خلال هذا التعاون التزامه بتقديم حلول مصرفية مبتكرة تعزز كفاءة الأداء المؤسسي، وتدعم مبادئ الشمول المالى والحوكمة، مع التركيز على الفئات الأولى بالرعاية، بما ييسر عليهم.

وأضاف عكاشه أن هذا البروتوكول يمثل تحولًا هيكليًا فى إدارة حسابات القُصَّر وناقصى الأهلية، من خلال إرساء نموذج مؤسسى رقمى يعزز كفاءة الحوكمة والرقابة على الأموال محل الولاية.

كما يسهم نظام ميكنة التعامل على حسابات القُصَّر فى خفض المخاطر التشغيلية، وتحقيق أعلى مستويات الدقة والسرعة فى اتخاذ القرار، مع إحكام الرقابة على مسارات الصرف والتحويل وفق أطر قانونية وتنظيمية واضحة وقادرة على تحقيق أثر اقتصادى واجتماعى مستدام ينعكس مباشرة على جودة حياة المواطنين.

وأكد بنك مصر من خلال هذا البروتوكول التزامه المستمر بدعم جهود الدولة المصرية فى التحول الرقمي، ووضع المواطن فى صدارة أولوياته، من خلال تقديم حلول مصرفية حديثة وآمنة تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتيسير حياة المواطنين وتدعم التحول الرقمى فى القطاع المصرفى فى إطار استراتيجية التنمية المستدامة للدولة المصرية وتماشياً مع رؤية «مصر ٢٠٣٠».

فى اتفاق بين «المركزى» و«أفريكسيم بنك»..

إنشاء أول بنك للذهب فى مصر وأفريقيا

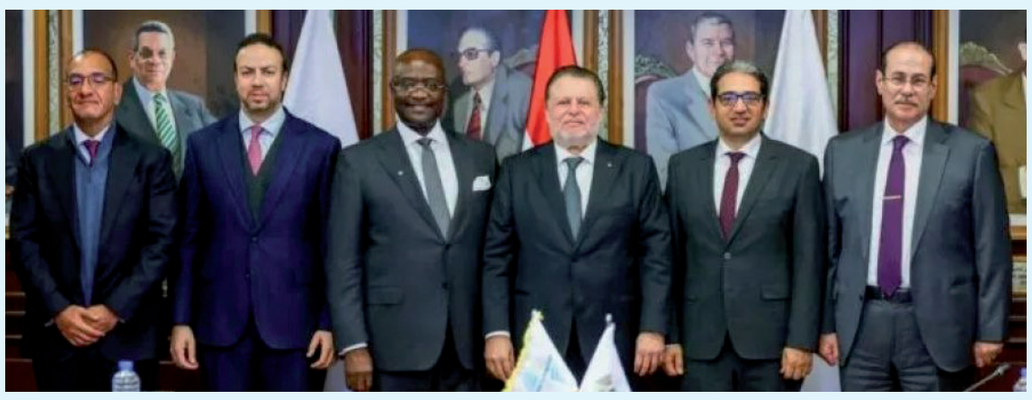

وقع البنك المركزى المصرى وبنك التصدير والاستيراد الإفريقى «أفريكسيم بنك»، أمس مذكرة تفاهم لإنشاء بنك متخصص فى الذهب على مستوى القارة الإفريقية.

وبحسب بيان مشترك من البنكين فإن هذه المبادرة الاستراتيجية تهدف إلى تقوية احتياطيات البنوك المركزية، وتقليل الاعتماد على مراكز التكرير والتداول خارج إفريقيا، وإضفاء الطابع الرسمى على منظومة صناعة وتداول الذهب.

وقام حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصري، والدكتور جورج إيلومبى رئيس بنك التصدير والاستيراد الإفريقي،بتوقيع مذكرة التفاهم بمقر البنك المركزى المصري.

ويأتى إنشاء بنك متخصص فى الذهب متماشيًا مع رؤية الدولة المصرية الرامية إلى توسيع آفاق الشراكات الاستراتيجية وتعزيز التعاون المشترك مع الدول الإفريقية فى مختلف المجالات، إلى جانب حرص بنك التصدير والاستيراد الإفريقى على تعزيز وتسريع القيمة المضافة والمعالجة الاستراتيجية للمعادن.

كما تأتى هذه الشراكة فى إطار رؤية مشتركة بين البنك المركزى المصرى وبنك التصدير والاستيراد الإفريقى لتعزيز التصنيع المحلي، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز التكامل المالى والتجارى بين الدول، بما يسهم فى بناء منظومة اقتصادية متينة ومتطورة على مستوى القارة.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيعمل الجانبان على إعداد دراسة جدوى شاملة لتقييم جميع الجوانب الفنية والتجارية والتنظيمية لإنشاء منظومة متكاملة لبنك الذهب بإحدى المناطق الحرة المخصّصة فى مصر، تشمل إنشاء مصفاة ذهب معتمدة دوليًا، ومرافق آمنة لتخزين الذهب، إلى جانب تقديم خدمات مالية متخصصة وخدمات تداول متقدمة مرتبطة بالذهب.

كما تهدف المبادرة إلى توسيع نطاقها ليشمل جميع الدول الإفريقية، مع إشراك الحكومات والبنوك المركزية وشركات التعدين وكل المؤسسات المعنية بصناعة الذهب، لتعزيز التعاون المؤسسى وتوحيد الممارسات، وتسهيل التجارة المستدامة للذهب والخدمات المرتبطة به داخل القارة.

وبهذه المناسبة، قال حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصري، بأن هذه المبادرة تمثل نواة لتعاون أوسع على مستوى القارة الإفريقية، بمشاركة الحكومات والبنوك المركزية والجهات الفاعلة فى أسواق الذهب، وأكد التزام مصر بقيادة جهود تعزيز التكامل الاقتصادى بين الدول الإفريقية.

وأشار إلى أن اختيار مصر لتكون مقرًا للمشروع الجديد، بعد استكمال كافة الدراسات والموافقات اللازمة، يعكس الثقة الكبيرة التى توليها المؤسسات الإفريقية لقدرة مصر على استضافة مشروعات قارية كبرى، فضلًا عن موقعها الجغرافى المتميز الذى يربط إفريقيا بالشرق الأوسط وأوروبا، مما يعزز فرص مصر لتكون مركزًا إقليميًا لتجارة الذهب والخدمات المالية المرتبطة به.

للمرة الثالثة على التوالى..

1.1 مليار دولار زيادة فى فائض الأصول الأجنبية بالبنوك

حقق فائض صافى الأصول الأجنبية لدى بنوك مصر ارتفاعا جديدا للمرة الثالثة على التوالى بنحو ١,١ مليار دولار خلال شهر نوفمبر.

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزى المصرى اليوم الثلاثاء، ارتفع الفائض، بما يشمل البنوك التجارية والبنك المركزي، حوالى ٥٪ على أساس شهرى فى نوفمبر مسجلاً نحو ٢٣,٧٣ مليار دولار، بفضل زيادة الأصول عن الالتزامات لدى المركزى والبنوك التجارية معا.

وتم احتساب سعر الصرف عند ٤٧,٢٧ جنيه فى أكتوبر و٤٧,٦٣ جنيه لكل دولار فى نوفمبر.

يمثل صافى الأصول الأجنبية ما تملكه البنوك من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية، ويكون قابلاً للتسييل فى الأوقات التى يحتاج فيها البنك إلى سيولة لسداد التزاماته.

للشهر السادس على التوالى ارتفع فائض صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى بنحو ١٪ خلال شهر نوفمبر على أساس شهرى إلى نحو ١١,٨٨ مليار دولار.

وللشهر الثالث على التوالى انتعش صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية بنسبة ٩٪ خلال شهر نوفمبر على أساس شهرى إلى ١١,٨٥ مليار دولار.

استمرار تحسن صافى الأصول الأجنبية للقطاع المصرفى منذ يونيو الماضى بوجه عام جاء متزامناً مع ارتفاع تدفقات النقد الأجنبي، بما فى ذلك نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وزيادة استثمارات الأجانب فى أدوات الدين الحكومية.

وارتفعت استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المحلية المصرية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٥ بنحو ١٠,٧ مليار دولار إلى ٤٢,٤ مليار دولار، وهو ما عزز أداء الجنيه الذى بلغ أعلى مستوياته فى أكثر من عام مقابل الدولار ليظل سعر الصرف بين ٤٧ و٤٨ جنيهاً لكل دولار.

كما زادت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجارى ٤٥٪ لتصل إلى مستوى قياسى عند ٣٠,٢ مليار دولار، بحسب بيانات رسمية.

وأعلن البنك المركزى المصرى تحقيق تحويلات المصريين العاملين قفزة بمعدل ٤٢,٥٪ خلال أول ١١ شهرا من ٢٠٢٥ لتسجل أعلى قيمة تاريخية بلغت نحو ٣٧,٥ مليار دولار.

وارتفع صافى احتياطيات النقد الأجنبى ١,٢٣٦ مليار دولار فى ديسمبر، ليصل إلى أعلى مستوى تاريخى على الإطلاق نحو ٥١,٤٥٢ مليار دولار.

نتيجة «خفض الفائدة» خلال 2025..

قرارات إزالة لـ30% من تكلفة المشروعات العقارية

تقرير- أدهم عبد الفتاح :

أجمع مصرفيون ومطورون عقاريون على أن قرارات خفض أسعار الفائدة التى اتخذها البنك المركزى المصرى خلال عام ٢٠٢٥ تمثل نقطة تحول رئيسية فى مسار السوق العقاري، وتدفع نحو انتعاش قوى متوقع خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مدعومة بتحسن مناخ الاستثمار وزيادة الطلب على الوحدات العقارية.

وأكد المهندس محمد إدريس، رئيس مجلس إدارة شركة مبانى إدريس، أن عام ٢٠٢٥ شهد تحولًا إيجابيًا فى السياسة النقدية بعد خفض تراكمى لأسعار الفائدة بلغ نحو ٧,٢٥٪، ما يمثل دفعة قوية للقطاع العقارى وتحفيزًا مباشرًا للمطورين.

وأوضح إدريس أن قرار البنك المركزى الأخير بخفض أسعار الفائدة بنسبة ١٪ لا يقتصر تأثيره على الجانب المالى فقط، بل يحمل رسائل طمأنة مهمة للمستثمرين المحليين والأجانب، ويعكس توجه الدولة نحو دعم النمو الاقتصادى وتحريك عجلة الاستثمار، مع توقعات باستمرار سياسة التيسير النقدى خلال عام ٢٠٢٦.

وأشار إلى أن السوق العقارى يشهد حالة من الترقب لمزيد من التخفيضات فى أسعار الفائدة، لما لذلك من دور محورى فى زيادة تدفقات الاستثمارات، وتشجيع الشركات على التوسع وتنفيذ مشروعات جديدة من خلال تمويلات بنكية أقل تكلفة، ما يسرّع من وتيرة التنفيذ ويرفع معدلات التشغيل.

وأضاف أن القطاع العقارى يُعد من أكثر القطاعات استفادة من خفض الفائدة، حيث يدفع تراجع العائد على الادخار أصحاب المدخرات إلى البحث عن بدائل استثمارية آمنة، ويأتى العقار فى مقدمتها باعتباره مخزنًا للقيمة وقادرًا على مواجهة التضخم وتحقيق عوائد مستقرة على المدى المتوسط والطويل.

وأكد إدريس أن خفض أسعار الفائدة يسهم بشكل مباشر فى تحسين الهيكل المالى للمشروعات العقارية، عبر تقليل تكلفة التمويل التى كانت تمثل قبل قرارات الخفض نحو ٣٠٪ من إجمالى تكلفة المشروعات، وهو ما شكل ضغطًا كبيرًا على المطورين وأثر على تسعير الوحدات وخطط الطرح، خاصة فى ظل ارتفاع أسعار مواد البناء والطاقة والخدمات.

وشدد على أن استمرار خفض الفائدة سيمكن المطورين من إعادة هيكلة التكاليف، وتحسين هوامش الربحية، وطرح منتجات عقارية متنوعة ونظم سداد أكثر مرونة تلائم مختلف شرائح العملاء، متوقعًا انطلاقة قوية للقطاع العقارى خلال عام ٢٠٢٦.

وقال أيمن محمد، رئيس قطاع التمويل العقارى بالمصرف المتحد، إن خفض سعر الفائدة سيكون له تأثير إيجابى مباشر على السوق العقارى وقطاع التمويل العقاري، من خلال تعزيز مرونة عمليات البيع والشراء وتحفيز الطلب.

وأوضح أن الأثر الفعلى لخفض الفائدة سيبدأ فى الظهور خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، مع تحسن القدرة الشرائية للعملاء، وإمكانية إطالة فترات السداد، ما يقلل الأعباء التمويلية ويشجع المواطنين على شراء الوحدات السكنية.

وأشار إلى أن الدولة تواصل دعم السوق عبر طرح مبادرات تمويل عقارى جديدة خارج إطار مبادرة البنك المركزي، من خلال مشروعات قومية مثل "ديارنا" و"دار مصر" و"جنة"، بما يسهم فى تنشيط السوق وتوفير حلول سكنية متنوعة لمختلف شرائح الدخل.

وأضاف أن صندوق التنمية الحضرية طرح عددًا من المشروعات الجديدة التى تستفيد بشكل مباشر من خفض أسعار الفائدة، حيث ينعكس ذلك على تيسير شروط التمويل وإطالة مدد السداد، مؤكدًا أن استمرار خفض الفائدة بالتوازى مع المبادرات الحكومية يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والاستدامة فى قطاع التمويل العقارى خلال الفترة المقبلة.

Mainmarks تستعد لإطلاق مشروع متعدد الاستخدامات بالقاهرة الجديدة

كتب صفاء ارناؤوط

تستعد شركة Mainmarks لإطلاق أحدث مشروعاتها بمدينة القاهرة الجديدة، وذلك فى إطار رؤيتها الاستراتيجية للتوسع المدروس داخل أكثر المناطق الواعدة استثماريًا فى السوق العقارى المصري.

وأكد محمد المغازي، شريك مؤسس بشركة Mainmarks، أن اختيار القاهرة الجديدة يأتى استكمالًا لنجاحاتها السابقة بالمنطقة، وإيمانًا بأهمية هذه المدينة كمركز محورى للأنشطة الاستثمارية المتنوعة، خاصة مع ما تتمتع به من موقع استراتيجى فريد على بُعد دقائق من مطار القاهرة الدولي، بما يوفر بيئة استثمارية متكاملة يصعب تكرارها.

وأوضح أن المشروع الجديد يتواجد فى موقع مميز مباشرة على محور التسعين الجنوبي، والذى يعد أحد أرقى الشرايين الحيوية بالمدينة، وبالقرب من مؤسسات تعليمية عالمية مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومراكز تجارية كبرى، ومحاور رئيسية أبرزها محمد نجيب والطريق الدائري، بما يعزز من جاذبيته الاستثمارية ويضعه فى قلب بيئة عمرانية متطورة.

ولفت إلى أن Mainmarks تتبنى فلسفة واضحة فى اختيار مشروعاتها، تقوم على انتقاء المواقع المميزة (Prime Locations)، وتقديم مشروعات بمواصفات عالمية، مع التركيز على دراسة احتياجات السوق والعملاء وتحويلها إلى منتجات عقارية واقعية ذات قيمة مضافة، إلى جانب الاعتماد على شركاء نجاح من أعلى المستويات فى مختلف التخصصات لضمان تحقيق أعلى معايير الجودة والكفاءة.

وأضاف أحمد شاكر، شريك مؤسس بشركة Mainmarks، أن المشروع الجديد يتميز بتصميم معمارى متميز يضمن أفضل استغلال للموقع ويحقق أفضل استغلال للمساحات وكفاءة فى التشغيل، وسيكون مشروعا متعدد الاستخدامات يضم وحدات إدارية، عيادات، وحدات تجارية متنوعة ومساحات مدروسة بعناية، بما يحقق تجربة متكاملة للمستخدمين ويرفع من معدلات التشغيل والعائد الاستثمارى للعملاء.

وأشار إلى أن مدينة القاهرة الجديدة أصبحت تمثل فرصة استثمارية متميزة خاصة فى ظل محدودية الأراضى المتاحة، وارتفاع الطلب، وانضمام نخبة من كبار المطورين العقاريين إلى المنطقة، إلى جانب التطور المستمر فى البنية التحتية مثل المونوريل والقطار الكهربائى الخفيف، ما ينعكس مباشرة على ارتفاع العائد الاستثمارى واستدامة القيمة.

وأوضح أن المشروع الجديد لا يمثل مجرد تطوير عقارى جديد، بل يعكس رؤية متكاملة تستهدف المساهمة فى تشكيل مستقبل عمرانى واستثمارى متطور، ويمنح المستثمرين فرصة حقيقية للمشاركة فى واحدة من أكثر مناطق مصر تميزًا ونموًا خلال المرحلة المقبلة.

«إفرست فيو» ترعى نادى طنطا لدعم الرياضية

كتب - صفاء ارناؤوط

وقعت شركة إفرست فيو للتطوير العقاري، برئاسة المهندس محمد سمير الشناوي، تعاون ورعاية مع نادى طنطا الرياضي، برئاسة الدكتور فايز عربيبي، ونائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ محمد أبوفريخه ومدير عام النادى اللواء محمد أبوطالب؛ فى خطوة تعكس التقاء الرؤى بين مؤسسة اقتصادية وطنية وكيان رياضى عريق يمتد تاريخه لما يقرب من مئة عام.

ويجسد هذا البروتوكول التزام شركة إفرست فيو بدعم الرياضة المصرية والمؤسسات الرياضية ذات الجذور التاريخية، وأنها تنظر إلى الرياضة باعتبارها جزءًا أصيلًا من مسؤوليتها المجتمعية، وداعمًا حقيقيًا لمسار التنمية الشاملة، وتعزيز دور القطاع الخاص فى خدمة المجتمع، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن الاستثمار الحقيقى يبدأ من الإنسان، وأن دعم الرياضة هو استثمار مباشر فى الشباب وبناء الشخصية الوطنية.

وأكد المهندس محمد سمير الشناوى أن هذا التعاون يأتى انطلاقًا من رؤية تؤمن بأن الرياضة ليست مجرد منافسات أو نتائج، بل أداة فاعلة لصناعة الوعي، واكتشاف المواهب، وخلق بيئة إيجابية تساعد الشباب على النمو المتوازن، بما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية نحو دعم الأنشطة الرياضية، وتوسيع قاعدة الممارسة، وبناء مجتمع صحى وقادر على العطاء.

ويُدار نادى طنطا الرياضى تحت قيادة الدكتور فايز عربيى رئيس مجلس الإدارة، ويعاونه الأستاذ محمد أبو فريخة نائب رئيس مجلس الإدارة، واللواء محمد أبو طالب مدير عام النادي، حيث يشهد النادى مرحلة من العمل المؤسسى وإعادة التنظيم، مستندًا إلى تاريخه الطويل ومكانته الراسخة فى الوجدان الرياضى المصري.

ويُعد نادى طنطا واحدًا من أعرق الأندية المصرية، إذ يقترب عمره من مئة عام، ويعود تاريخ تأسيسه إلى نفس الحقبة التى شهدت ميلاد أندية القمة، مثل الأهلى والزمالك، ما يجعله كيانًا رياضيًا ثقيل الوزن، لعب دورًا مهمًا فى الحركة الرياضية واكتشاف المواهب على مدار عقود طويلة.

ويعكس هذا التعاون نموذجًا للشراكة الواعية بين القطاع الخاص والمؤسسات الرياضية، حيث لا يقتصر الدعم على الجوانب المادية، بل يمتد إلى الإيمان بالدور المجتمعى للرياضة كقوة ناعمة قادرة على ترسيخ قيم الانتماء والانضباط والعمل الجماعي، والمساهمة فى بناء أجيال جديدة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

«المدينة للتطوير» تخطط لطرح 20 مشروعًا جديدًا خلال 2026

كتب صفاء ارناؤوط

تعتزم شركة المدينة للتطوير العقارى إطلاق خطة استراتيجية توسعية جديدة فى السوق العقاري، تتضمن طرح أكثر من ٢٠ مشروعًا جديدًا خلال عام ٢٠٢٦، فى إطار رؤية طويلة تعتمد على البناء التدريجي، وجودة التنفيذ، والالتزام بالتسليم الفعلى كمعيار أساسى للنمو.

وقال بيومى زكريا المدير التنفيذى لشركة المدينة للتطوير العقاري، إن استراتيجية الشركة خلال المرحلة المقبلة ترتكز على تعظيم الاستفادة من خبرتها الممتدة لأكثر من ٢٠ عاما فى مجال التطوير والبناء، والتى بدأت فى مناطق مثل المقطم، قبل أن تتبلور بشكل أوضح فى القاهرة الجديدة، باعتبارها السوق الأكثر توافقًا مع فلسفة الشركة القائمة على الطلب الحقيقى والاستثمار طويل الأجل.

وأوضح أن شركة المدينة قامت ببناء توسعها الحالى على قاعدة تنفيذ قوية فى مشروعاتها السابقة، حيث نجحت فى تسليم أكثر من ٢٠ مشروعا سكنيا فى مناطق النرجس الجديدة، الأندلس، بيت الوطن، نورث هاوس، وجاردينيا هايتس، ما أتاح للشركة الانتقال من مرحلة التطوير المحدود إلى مرحلة التوسع المنظم، دون الإخلال بمعايير الجودة أو الجداول الزمنية.

وأضاف أن الشركة تتبنى نموذج تطوير واضح المعالم، يركز على العمارات السكنية المنفصلة (سيبريت) داخل مواقع مختارة بعناية، مع تنفيذ عدد مدروس من المشروعات فى الوقت نفسه، والإشراف الكامل على جميع مراحل التنفيذ، وعدم طرح أى مشروع قبل الوصول إلى جاهزية إنشائية حقيقية، وهو ما يضمن الحفاظ على القيمة السكنية والاستثمارية للمشروعات مع مرور الوقت.

وأشار إلى أن خطة التوسع لا تقتصر على المشروعات السكنية فقط، بل تشمل أيضًا التوسع فى المشروعات التجارية، من خلال تنفيذ مولات ومبان خدمية مكملة للنشاط السكني، فى إطار رؤية متكاملةً تستهدف خلق مجتمعات عمرانية عملية وليست مجرد وحدات للبيع.

وأكد أن رؤية شركة المدينة تقوم على أن قوة المطور الحقيقى تقاس بعدد المشروعات التى تم تسليمها فعليًا، وليس بحجم الطروحات أو الحملات الإعلانية، موضحًا أن خطة ٢٠٢٦ تم إعدادها وفق دراسات دقيقة لحركة الطلب واختيارات العملاء، وبما يحقق توازنًا بين الجودة، والسعر، والاستدامة.

وأكد أن السوق العقارى المصرى لا يزال يمتلك فرص نمو قوية، إلا أن استغلال هذه الفرص يتطلب مطورين يعتمدون على الوضوح، والمصداقية، والتنفيذ المنضبط، وهى الركائز التى تبنى عليها شركة المدينة توسعها خلال المرحلة المقبلة.

«أحمد شحاتة» رئيسًا للقطاع التجارى فى «دبى مصر»

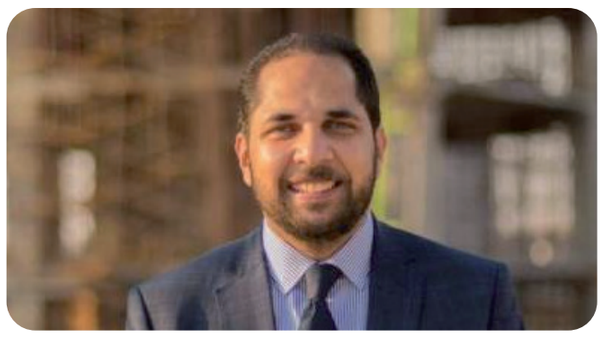

كتب صفاء ارناؤوط

أعلنت شركة دبى مصر للتطوير العقارى عن تعيين وترقية أحمد شحاتة لتولى منصب رئيس القطاع التجارى بالشركة، وذلك بعد النجاحات الكبيرة التى حققها داخل الشركة على مدار السنوات الأخيرة، وفى خطوة استراتيجية ودعما لخططها التوسعية.

وجاء هذا القرار تقديرًا للدور البارز الذى لعبه شحاتة فى تحقيق معدلات نمو قوية فى المبيعات، وتعزيز العلامة التجارية لشركة دبى مصر، إلى جانب مساهماته الفعالة فى وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية وتسويقية ناجحة أسهمت فى زيادة الحصة السوقية للشركة.

ويتمتع أحمد شحاتة بخبرة واسعة فى القطاع العقاري، حيث كان له تأثير واضح فى إنجاح عدد من المشروعات التى أطلقتها الشركة، خاصة مشروعاتها المتميزة فى العاصمة الإدارية الجديدة، والتى تضم كمبوند لوميا ريزيدنس العاصمة الادارية الجديدة، ابسايدر تاور العاصمة الادارية الجديدة obsidier tower new capital، وكابيتال دبى العاصمة الادارية الجديدة capital dubai mall New Capital، ومشروع لوميا لاجون.

وأكدت شركة دبى مصر أن تعيين شحاتة فى منصبه الجديد يأتى فى إطار الاستعداد لمرحلة جديدة من التوسع للشركة، تتضمن طرح مشروعات جديدة فى العاصمة الإدارية وعدد من المناطق الواعدة، مع التركيز على تقديم منتجات عقارية مبتكرة تلبى احتياجات السوق وتواكب تطلعات العملاء.

وتواصل دبى مصر ترسيخ مكانتها كأحد المطورين العقاريين البارزين فى السوق المصري، من خلال الاعتماد على الكفاءات القيادية، وتبنى خطط نمو مدروسة تدعم استدامة النجاح على المدى الطويل.

«MDK Business Complex» أول مشروعات «مدكور للتطوير» بالعاصمة الجديدة

كتب صفاء ارناؤوط

أطلقت شركة مدكور للتطوير العقارى – التابعة لمجموعة مدكور القابضة MADKOUR Holding – اول مشروعاتها بالسوق العقارى المصري، وهو مشروع MDK Business Complex، وذلك فى موقع استراتيجى بالحى المالى فى العاصمة الإدارية الجديدة.

وأكد المهندس هشام مدكور، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة مدكور القابضة، أن اختيار موقع أول مشروعات المجموعة فى قطاع التطوير العقارى جاء نتيجة دراسة دقيقة لطبيعة السوق والطلب المستقبلي، لافتا إلى أن الحى المالى فى العاصمة الجديدة يمثل أحد أكثر المواقع قدرة على تحقيق قيمة مضافة حقيقية للأصول الإدارية على المدى الطويل.

وأوضح المهندس أحمد عطية، الرئيس التنفيذى لشركة مدكور للتطوير العقاري، أن MDK Business Complex يعد أول مشروعات الشركة فى مجال التطوير العقاري، وتم تصميمه ليقدم مفهومًا مختلفًا للمبانى الإدارية، من خلال نموذج «مجمع الأعمال المفتوح – Open Business Campus»، الذى يواكب التحولات العالمية فى بيئات العمل الحديثة.

وأكد أن المجموعة ترى فى هذا المشروع نموذجًا لما تعتزم تقديمه مستقبلًا فى قطاع التطوير العقاري، قائمًا على الجودة والانضباط والاختيار الدقيق للمواقع، بما يضمن بناء أصول حقيقية تحافظ على قيمتها وتحقق عوائد مستقرة على المدى الطويل.

وأضاف أن المشروع يتكون من ٣ مبان إدارية مترابطة، تحيط بها ساحات خارجية مفتوحة (Plaza) ومناطق خدمية متكاملة، بما يخلق بيئة عمل مرنة ومحفزة، تلبى احتياجات الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية، والبنوك، وتدعم ثقافة العمل التشاركي.

وأشار إلى أن أحد أهم عناصر القوة فى المشروع تتمثل فى أنه قائم وجاهز للمعاينة، ما يتيح للعملاء الاستلام والتشغيل خلال عام واحد فقط، وهو ما يضمن تحقيق أسرع عائد استثمارى مقارنة بالمشروعات التقليدية، خاصة فى ظل الطلب المتزايد على المقرات الإدارية الجاهزة بالعاصمة الإدارية.

وأوضح أن المشروع يتمتع بخصوصية استثنائية من حيث الموقع والتخطيط والتنفيذ، مشيرًا إلى أن المجموعة حرصت منذ اللحظة الأولى على أن يكون أول دخول لها إلى السوق العقارى من خلال مشروع مختلف فى كل تفاصيله، يعكس ثِقَل المجموعة وخبراتها المتراكمة فى تنفيذ المشروعات الكبرى.

وأضاف أن MDK Business Complex صُمم ليكون مشروعًا إداريًا مستدامًا، قادرًا على مواكبة التحولات المتسارعة فى بيئات العمل، وليس مجرد مبنى إدارى تقليدي، لافتًا إلى أن اختيار الموقع داخل الحى المالى يمنح المشروع ميزة تنافسية حقيقية سواء من حيث التشغيل أو الجاذبية الاستثمارية.

وأضاف أن إدارة وتشغيل MDK Business Complex ستتم من خلال منظومة MADKOUR facility management بما يضمن أعلى كفاءة تشغيلية، وتحقيق الاستدامة، وترشيد استهلاك الطاقة، وتقليل تكاليف التشغيل، بما يعزز من القيمة طويلة الأجل للأصل العقاري.

وقال محمد عطية، مدير المبيعات بشركة مدكور للتطوير العقاري، إن المشروع يمثل فرصة استثمارية قوية، نظرًا لموقعه داخل الحى المالي، وجاهزيته الفعلية، واعتماده على مفهوم إدارى غير تقليدي، موضحًا أن الشركة تستهدف شريحة الشركات التى تبحث عن مقرات جاهزة بمعايير عالمية، سواء للتشغيل الفورى أو الاستثمار طويل الأجل.

القطاع الأسرع نموًا خلال 2025..

«مصر الرقمية» تقود الطفرة الاقتصادية

الهواتف.

وفى ملف بناء الإنسان، جرى تنفيذ برامج لبناء القدرات الرقمية لنحو ٥٠٠ ألف متدرب من مختلف المراحل العمرية على مستوى الجمهورية خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مع استهداف تدريب ٨٠٠ ألف خلال العام المالى الجارى.

وشهدت البنية التحتية الرقمية استمرار التحسن، إذ حافظت مصر على صدارتها إفريقيا فى متوسط سرعة الإنترنت الثابت بمتوسط ٩١,٣ ميجابت/ثانية.

كما أُطلقت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، مع الإعلان عن تطوير منظومات تعتمد على الذكاء الاصطناعى لأغراض صحية وخدمية، منها الكشف المبكر عن سرطان الثدى وتحويل الصوت إلى نص مكتوب.

وتوسع نشاط دعم الابتكار وريادة الأعمال، عبر إنشاء وتشغيل ٧ مراكز إبداع مصر الرقمية ليصل الإجمالى إلى ٢٤ مركزًا فى ٢١ محافظة، إلى جانب إطلاق مسابقة ديجيتوبيا لاكتشاف المواهب فى مجالات الإبداع الرقمي.

وفى إطار تطوير الخدمات الجماهيرية، ارتفع عدد منافذ البريد إلى ٤٦٥١ منفذًا على مستوى الجمهورية، مع زيادة إجمالى عدد المنافذ المطوّرة إلى ٤٠٧٢ منفذًا.

وتعكس هذه المؤشرات أن عام ٢٠٢٥ مثّل نقطة تسارع واضحة فى مسار التحول الرقمى بمصر، سواء على مستوى الخدمات الحكومية، أو الاقتصاد الرقمى والتعهيد، أو التصنيع المحلى والبنية التحتية للاتصالات، بما يدعم توجه الدولة لترسيخ موقع القطاع كمحرك رئيسى للنمو وخلق فرص العمل خلال السنوات المقبلة.

كتب: أسامة محمد

فى عام ٢٠٢٥، لم يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مجرد قطاع خدمي، بل تحوّل إلى أحد أبرز محركات النمو الاقتصادى والتحديث المؤسسى فى الدولة.

ومع تسارع التحول الرقمى واتساع الاعتماد على التكنولوجيا فى مختلف القطاعات، شهدت مؤشرات الأداء طفرة واضحة عززت من وزن القطاع داخل الاقتصاد الوطني.

وتزامن ذلك مع توسع استثمارات البنية التحتية الرقمية، وارتفاع كفاءة الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتنامى دور مصر كمركز إقليمى لخدمات التعهيد، إلى جانب خطوات ملموسة نحو تعميق التصنيع المحلى للإلكترونيات.

وفى هذا السياق، جاءت خدمات الاتصالات المتقدمة، مثل الجيل الخامس وإنترنت الأشياء، لتؤكد انتقال القطاع إلى مرحلة أكثر تطورًا تقوم على الابتكار والتنافسية وليس فقط تقديم الخدمة.

وشهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠٢٥ مجموعة من التحولات المهمة والإنجازات المتتالية التى عززت مكانته كأحد أسرع قطاعات الدولة نموًا.

وارتفعت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٦٪، بالتزامن مع تطور ملحوظ فى الخدمات الحكومية الرقمية، وتوسع متسارع فى صناعة التعهيد، وخطوات أكثر عمقًا فى توطين صناعة الإلكترونيات وتعزيز التصنيع المحلي، إلى جانب إطلاق خدمات اتصالات متقدمة تشمل تقنيات الجيل الخامس وإنترنت الأشياء.

وأبرزت البيانات الرسمية حدوث طفرة نوعية فى منصة مصر الرقمية خلال عام واحد، بعدما ارتفع عدد الخدمات الحكومية المقدمة إلى أكثر من ٢٠٠ خدمة، بينما قفز عدد المستخدمين إلى ١٠,٤ مليون مستخدم خلال ٢٠٢٥، إلى جانب زيادة ٣٠٠٪ فى عدد المعاملات المنفذة عبر المنصة مقارنة بالعام السابق.

وفى مؤشر دولى يعكس تقدم التحول الرقمي، تقدمت مصر ٤٧ مركزًا فى تصنيف مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٥ الصادر عن البنك الدولى لتصل إلى المركز ٢٢ عالميًا ضمن الفئة الأعلى بالمؤشر.

وعلى صعيد الاقتصاد الرقمي، سجلت صادرات مصر الرقمية ٧,٤ مليار دولار مدفوعة بنمو صادرات خدمات التعهيد، مع توقيع مذكرات تفاهم مع ٥٥ شركة عالمية ومحلية لدعم توسع الصناعة وتوفير ٧٥ ألف فرصة عمل جديدة.

كما شهد ملف التصنيع المحلى توسعًا ملحوظًا، حيث نجحت مصر فى جذب ١٥ علامة تجارية لتصنيع أجهزة المحمول باستثمارات تُقدّر بنحو ٢٠٠ مليون دولار، بالتوازى مع زيادة حجم الإنتاج المحلى من

«طلبات» تستعين بـ«صحتك فورى» للتأمين الطبى على 800 سائق توصيل

كتبت: سهر سامح

كشفت شركة «فوري» عن توقيع شراكة استراتيجية مع «طلبات» لتقديم تأمين طبى متكامل لأكثر من ٨٠٠ من سائقى التوصيل المتميزين، وذلك ضمن جهود الشركتين لتعزيز الدعم الصحى لقطاع التوصيل، من خلال منتج «صحتك فوري» التابع لـ«فورى للتأمين».

جاء هذا الإعلان خلال حفل تكريم الأبطال الذى أقامته «طلبات» تقديرًا لجهود السائقين ودورهم الحيوي، حيث شاركت «فوري» كراع للفعالية، مؤكدةً بذلك التزامها بدعم الفئات الأساسية فى منظومة الاقتصاد الرقمى وتوفير حلول مستدامة تدعم صحتهم واستقرارهم.

ويُعد منتج « صحتك فوري» منتج تامين طبى رقميً من خلال شركه فورى للوساطة التأمينية بالتعاون مع شركة جى اى جى مصر متكاملًا، أطلقته «فوري» بعد نجاحها فى توزيع أكثر من ٧٠٠ ألف وثيقة تأمين رقمية من خلال ذراعها للوساطة التأمينية، مما يعكس ريادتها فى هذا القطاع، يتيح المنتج حلولاً مرنة تناسب مختلف الاحتياجات، حيث يصبح متاحًا بسهولة عبر تطبيق "مای فوري" وكارت مای فورى الأصفر مسبق الدفع، وهو ما يضمن سهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للسائقين المستفيدين.

ويوفر «صحتك فوري» تغطية طبية متكاملة تُقدَّم للمرة الأولى فى السوق المصري، إضافة إلى توفير الحماية التأمينية اللازمة فى حال وقوع أى حوادث، بما يعكس التزام فورى بتقديم حلول عملية تسهم فى دعم واستقرار العاملين على المنصة.

وقال حسام عز، الرئيس التجارى لشركة فوري: «يعكس تعاوننا مع طلبات رؤيتنا المشتركة فى دعم الفئات الأساسية فى منظومة الاقتصاد الرقمي. ومن خلال تقديم التأمين الطبى لسائقى التوصيل المتميزين عبر «صحتك فوري»، نوفر لهم حماية صحية حقيقية وحلًا رقميًا سهل الاستخدام، يرسخ مكانتنا فى توفير حلول التمويل المدمج ويعكس قوة وتنافسية حلول فورى فى سوق التأمين والخدمات المالية المبتكرة.»

وتؤكد هذه الشراكة التزام كل من فورى وطلبات بتقدير جهود سائقى التوصيل، وتوفير حلول مستدامة تدعم صحتهم واستقرارهم، كما ترسخ معايير جديدة للرعاية فى قطاع التوصيل سريع النمو فى مصر، وتواصل فورى تعزيز مكانتها كأحد رواد التمويل المدمج والشمول المالى فى مصر، من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات تشمل المدفوعات الرقمية، وخدمات «اشتر الآن وادفع لاحقًا»، والادخار، والتأمين، بما يدعم الأفراد والشركات ويوفر حلولًا عملية تلبى احتياجات السوق.

«تيليكوم وادى»: الرئيس السيسى يضع خارطة طريق لصناعة الاتصالات

كتبت: سهر سامح

أشاد وائل حلاوة، المدير العام لشركة تيليكوم وادي، بتصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسى التى جاءت فى اجتماعه مع رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتى أكد خلالها على أهمية فتح آفاق جديدة لتطوير صناعة الاتصالات فى مصر، ومواجهة التحديات المرتبطة بالتصنيع المحلي، بما يعكس رؤية واضحة لتعزيز قدرات الدولة فى أحد أهم القطاعات الاستراتيجية الداعمة للاقتصاد الوطني.

وأوضح حلاوة أن توجيهات الرئيس بدراسة فرص تطوير مراكز البيانات وخدمات الحوسبة السحابية تمثل خطوة محورية نحو بناء بنية تحتية رقمية قوية ومتطورة، قادرة على استيعاب الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية، ودعم التحول الرقمى الشامل، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمى لخدمات البيانات والتكنولوجيا المتقدمة.

وأشار إلى أن التأكيد الرئاسى على التوسع فى تصنيع أجهزة الاتصالات محليًا ووضع آليات فعّالة لدعم وتشجيع المنتج المحلى يعكس إدراكًا عميقًا لأهمية توطين الصناعة، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد المصري، فضلًا عن خلق فرص عمل نوعية، وبناء كوادر فنية متخصصة قادرة على مواكبة التطورات العالمية فى هذا المجال.

وأكد المدير العام لشركة تيليكوم وادى أن هذه التوجيهات تمثل خارطة طريق واضحة للقطاع الخاص، وتشجع الشركات العاملة فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على زيادة استثماراتها، والدخول فى شراكات استراتيجية، ونقل الخبرات والتكنولوجيا، بما يسهم فى تطوير منظومة صناعية متكاملة ومستدامة.

وأضاف حلاوة أن الاهتمام بتطوير مراكز البيانات والحوسبة السحابية يفتح المجال أمام فرص استثمارية واعدة، ويعزز من قدرة الشركات المحلية على تقديم خدمات رقمية متقدمة تلبى احتياجات المؤسسات الحكومية والخاصة، وتدعم نمو الاقتصاد الرقمي، خاصة فى ظل التوجه العالمى المتسارع نحو الاعتماد على الحلول السحابية.

وأكد وائل حلاوة أن توجيهات القيادة السياسية تمثل رسالة ثقة قوية فى قطاع الاتصالات، وتدفع نحو مزيد من التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، بما يضمن تحقيق نمو مستدام، وتعزيز تنافسية الصناعة المصرية إقليميًا ودوليًا، وترسيخ دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كقاطرة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

يذكر أن تيليكوم وادي، تضع نفسها كلاعب رئيسى فى مشهد التحول الرقمى المصري، وتسهم فى خلق فرص عمل جديدة، ونقل الخبرات التكنولوجية العالمية إلى السوق المحلي، فى وقت يشهد فيه قطاع الاتصالات طفرة غير مسبوقة فى حجم الاستثمارات وحجم الطلب على الحلول الرقمية.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
NO.384
2026-1-11
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

«سياسة البراميل» تحكم أسواق الطاقة..

«ترامب» يوزع «غنائم نفط فنزويلا» على الشركات الأمريكية

كتب- محمود نبيل وعبد الحى إبراهيم:

أحدثت العملية العسكرية التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية، الأسبوع الماضي، فى فنزويلا، والتى أسفرت عن اعتقال رئيسها نيكولاس مادورو وزوجته سيليا، بالقرب من أحد أبرز الحصون المشددة فى العاصمة كاراكاس، هزة كبيرة على مستوى الأسواق العالمية عمومًا، والنفط على وجه الخصوص.

وتعد فنزويلا إحدى أهم مُصدرى النفط على مستوى العالم، كما أنها تمتلك أكبر احتياطيات مؤكدة من البترول على مستوى العالم، ويُقدَّر بنحو ٣٠٣ مليارات برميل، أى ما يقارب خُمس الاحتياطى العالمي، متقدمة على السعودية التى تُقدَّر احتياطياتها بنحو ٢٦٧,٢ مليار برميل، وإيران بنحو ٢٠٨,٦ مليارات برميل، وفق بيانات نقلتها شبكة «يورونيوز»، هذا الرقم وحده يفسر حدة الخطاب الذى تبناه «ترامب» عقب إطاحة «نيكولاس مادورو»، كما يفسر حديثه الصريح عن إرسال شركات نفط أمريكية كبرى لإعادة تشغيل القطاع، لا باعتباره جهد إنقاذ، بل استثمارًا استراتيجيًا يضمن تدفق العائدات تحت إشراف أمريكى مباشر.

ويتضح أن أرقام الاحتياطى والإنتاج والأسعار وحركة الأسهم ليست تفاصيل تقنية معزولة، بل مفاتيح لفهم سياسة الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب»، تجاه فنزويلا، حيث أظهرت سياسته إنها تقوم على تحويل القوة العسكرية إلى نفوذ اقتصادي، والتعامل مع النفط بوصفه جائزة سياسية تُنتزع ثم تُدار بلغة الاستثمار، وتكشف القراءة المتأنية للأرقام أن طموحات «ترامب» ليست هامشية فى هذا المشهد، بل تمثل الأساس الذى يرتكز عليه فى كل تحركاته أو قراراته تجاه دول بعينها.

وأعلن الرئيس الأمريكى أن فنزويلا ستُسلّم ما قيمته مليارى دولار من النفط الخام الفنزويلى إلى الولايات المتحدة، فى صفقة محورية تهدف إلى تحويل الإمدادات من الصين، مع مساعدة فنزويلا على تجنّب خفض أكبر فى إنتاج النفط.

وقال ترامب فى منشور على موقع «تروث سوشيال»: «سيُباع هذا النفط بسعر السوق، وسأُشرف أنا، بصفتى رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، على هذه الأموال لضمان استخدامها بما يعود بالنفع على شعب فنزويلا والولايات المتحدة».

وحسب رويترز، قال مصدران إن تزويد الولايات المتحدة بالنفط الخام المحتجز قد يتطلب فى البداية إعادة توجيه شحنات كانت متجهة فى الأصل إلى الصين.

وانخفضت أسعار النفط الخام الأمريكى بأكثر من ١,٥٪ بعد إعلان ترامب، إذ كان من المتوقع أن تزيد الاتفاقية من حجم صادرات النفط الفنزويلى إلى الولايات المتحدة.

وتخضع هذه الصادرات حاليًا لسيطرة شركة شيفرون، الشريك الرئيسى لشركة النفط الفنزويلية، بموجب ترخيص أمريكي.

وأوضح محللون، من بينهم «فيل فلين»، لشبكة «يورونيوز» أن زيادة الإنتاج الفنزويلى قد تُبقى أسعار النفط منخفضة على المدى الطويل، وهو ما يضع منافسين مثل روسيا تحت ضغط إضافي، عند هذه النقطة، تتحول الأرقام إلى أدوات فى صراع النفوذ، وتصبح فنزويلا ورقة تستخدمها واشنطن لإعادة تشكيل توازنات الطاقة العالمية.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت فنزويلا ستتمكن من الحصول على أى عائدات من هذه الصادرات، إذ تعنى العقوبات استبعاد شركة النفط الفنزويلية من النظام المالى العالمي، وتجميد حساباتها المصرفية، ومنعها من إجراء أى معاملات بالدولار الأمريكي.

وقال محللو شركة أيجيس هيدجينج فى مذكرة: «لا تزال سوق النفط تجهل كيف ستتغير التدفقات من فنزويلا بسبب الإجراءات الأمريكية».

وفى سوق عالمية تتسم بوفرة المعروض من النفط، قال بعض المحللين إنَّ أى اضطراب آخر فى صادرات فنزويلا لن يكون له تأثير فورى يُذكر على الأسعار.

وانخفض إنتاج النفط فى فنزويلا فى السنوات الماضية بسبب سوء الإدارة ونقص الاستثمار من الشركات الأجنبية بعد تأميم فنزويلا لأنشطة النفط فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

وبلغ متوسط الإنتاج حوالى مليون برميل يوميًا العام الماضي، أى ١٪ فقط من الإنتاج العالمي، وعرضت القائمة بأعمال الرئيس فى فنزويلا التعاون مع الولايات المتحدة.

وتوقع سيمون وونج، مدير محافظ استثمارية فى شركة جابيلى فاندز، وقف الهجوم والحصار البحريين، ورفع العقوبات فى نهاية المطاف، مما سيسمح بدخول معظم، إن لم يكن كل، النفط الفنزويلى العالق فى البحر وفى المستودعات الجمركية إلى السوق.

بينما أبدى آخرون تحفظًا أكبر، فقال محللو بيرنستين: «تواجه سوق النفط فائضًا لا علاقة له بفنزويلا، يمكننا أن نرى لماذا تركز السوق على احتمال ضخ المزيد من البراميل من فنزويلا، لكننا لا نرى أن ذلك سيحدث سريعًا».

ويراقب المحللون أيضًا رد فعل إيران بعد أن هدد ترامب بالتدخل، إذا ما تم قمع الاحتجاجات التى تشهدها الدولة العضو فى أوبك.

رد فعل الأسواق المالية عزز هذا الفهم، فمع إعلان «ترامب» عن خططه، ارتفعت أسهم شركات التكرير الأمريكية الكبرى، مثل فاليرو، وماراثون بتروليوم، وفيليبس ٦٦، بنسب تراوحت بين ٥٪ و٦٪، كما قفزت أسهم شركات خدمات حقول النفط، مثل هاليبرتون، وإس إل بي، بنسبة وصلت إلى ٧٪ و٨٪، فى حين سجلت شركات التنقيب الكبرى مكاسب تراوحت بين ٢٪ و٤٪، وفق ما أوردته «أسوشيتد برس».

هذه الارتفاعات لم تكن تعبيرًا عن ثقة فى استقرار فنزويلا، بقدر ما كانت رهانًا على توسع نفوذ الشركات الأمريكية فى قطاع ظل مغلقًا أو محاصرًا لسنوات.

وتتعمق الصورة عند النظر إلى طبيعة النفط الفنزويلى نفسه، فكاراكاس تنتج خامًا ثقيلًا يُعد ضروريًا لصناعة الديزل، فى وقت يعانى فيه العالم نقصًا فى الإمدادات بسبب العقوبات المفروضة على روسيا، وهو ما أشارت إليه وكالة «أسوشيتد برس».

فهذا النوع من النفط لا يمكن تعويضه بسهولة من الخام الأمريكى الأخف، ما يمنح واشنطن ورقة ضغط إضافية فى الأسواق العالمية، ويجعل السيطرة على الحقول الفنزويلية ذات قيمة استراتيجية تتجاوز الأرقام المجردة.

الزمالك مهدد بـ«كارت أحمر» من «فيفا»

كتاب - حسام نبوي:

مازالت أزمات الزمالك عرض مستمر دون حلول جذرية تعيد النادى العريق للطريق الصحيح مرة أخرى، ومن أهم الأزمات التى يعانى منها الزمالك هى وجود عدة ملفات مفتوحة أمام «فيفا»، من بينها قضايا تتعلق بالسنغالى إبراهيما ندايي، والبولندى كونراد ميشالاك، والتونسى أحمد الجفالي، إلى جانب القضية الخاصة بنادى أولكساندريا الأوكرانى الذى انضم منه البرازيلى خوان بيزيرا، وكذلك نادى اتحاد طنجة الذى كان انضم منه عبد الحميد معالي، وقضايا تتعلق بالبرتغالى جوزيه جوميز المدير الفنى السابق للفريق ومساعديه، بقيمة إجمالية تصل إلى ١٨٠ ألف دولار، إلى جانب قضية تخص السويسرى كريستيان جروس المدير الفنى الأسبق، وتبلغ قيمتها ١٣٣ ألف دولار.

كما تضم قائمة القضايا ملف التونسى فرجانى ساسى لاعب الفريق السابق، والذى يطالب بمستحقات مالية تُقدر بنحو ٥٠٥ آلاف دولار، بالإضافة إلى مستحقات نادى إستريلا البرتغالى فى صفقة اللاعب شيكوبانزا، والتى تصل إلى ٢٠٠ ألف يورو.

وتشمل القضايا أيضًا مستحقات نادى شارلروا البلجيكى فى صفقة انتقال الفلسطينى عدى الدباغ، بقيمة ١٧٠ ألف يورو، ليصل إجمالى المديونيات إلى رقم كبير يمثل عبئًا ماليًا واضحًا على خزينة النادي.

تسود حالة من التخوف داخل نادى الزمالك من احتمالية التعرض لإيقافات قيد جديدة خلال فترة الإنتقالات الشتوية بشهر يناير الجاري، فى ظل استمرار وجود عدد من القضايا المنظورة أمام الاتحاد الدولى لكرة القدم فيفا، والتى لم يصدر بشأنها أى قرارات نهائية حتى الآن.

وفى الوقت نفسه، يواصل نادى الزمالك تحركاته المكثفة من أجل تدعيم صفوف الفريق الأول لكرة القدم بصفقات جديدة تعزز من فرص المنافسة على البطولات خلال المرحلة المقبلة.

وأكدت مصادر مطلعة أن إدارة الزمالك تعمل على توفير المبالغ المالية المطلوبة لسداد المديونيات المتراكمة، بهدف إنهاء القضايا الصادر بشأنها أحكام نهائية وهو ما يضع الإدارة أمام سباق مع الزمن لتوفير السيولة المالية اللازمة لإنهاء كافة مشاكلة المالية .

وتكثف إدارة الزمالك جهودها خلال الفترة الحالية، سواء عبر الموارد الذاتية أو البحث عن حلول تمويلية، من أجل سداد المديونيات المالية بشكل كامل، خاصة فى ظل حاجة الفريق لتدعيمات جديدة فى أكثر من مركز.

القاهرة «عروس المدن الإفريقية»

كتب - خالد خليل:

أكد تقرير Jeune Afrique الفرنسية الخاص بالمدن الأفريقية الأكثر جاذبية لعام ٢٠٢٥ أن القاهرة تصدرت الترتيب العام على مستوى القارة السمراء لتصبح المدينة الأكثر جاذبية فى أفريقيا، فيما حققت الإسكندرية قفزة لافتة بحلولها فى المركز السابع أفريقيًا، فى دلالة واضحة على صعود غير مسبوق للمدن المصرية مع دخول عام ٢٠٢٦، مدفوعة بتطور البنية التحتية وتحسن مؤشرات جودة الحياة وجاذبية الاستثمار والسياحة.

وأوضح التقرير أن القاهرة احتلت الصدارة بفضل ثقلها الاقتصادى والديموغرافى ودورها المحورى كمركز إقليمى للأعمال والثقافة والسياحة فى شمال أفريقيا، إلى جانب مشروعات النقل العملاقة والتوسع العمرانى الحديث، بينما جاءت الإسكندرية ضمن المراكز العشرة الأولى مستفيدة من موقعها الاستراتيجى على البحر المتوسط ودورها كميناء رئيسى ووجهة سياحية وثقافية متنامية.

وبحسب التصنيف الصادر عن المجلة الفرنسية، جاءت كيغالى فى المركز الثانى مدعومة بنموذجها الحضرى المتقدم، تلتها نيروبى فى المركز الثالث كمركز تكنولوجى ومالى لشرق أفريقيا، ثم كيب تاون فى المركز الرابع، والرباط فى المركز الخامس، وجوهانسبرغ فى المركز السادس، لتأتى الإسكندرية فى المركز السابع متقدمة على مدن اقتصادية وسياحية كبرى بالقارة.

وشمل تقرير Jeune Afrique قائمة ٣٠ مدينة أفريقية الأكثر جاذبية لعام ٢٠٢٥، وجاء ترتيبها على النحو التالي: القاهرة فى المركز الأول، كيغالى ثانيًا، نيروبى ثالثًا، كيب تاون رابعًا، الرباط خامسًا، جوهانسبرغ سادسًا، الإسكندرية سابعًا، لاغوس ثامنًا، طنجة تاسعًا، مومباسا عاشرًا، أكرا فى المركز الحادى عشر، أبيدجان فى المركز الثانى عشر، مراكش فى المركز الثالث عشر، دار السلام فى المركز الرابع عشر، كوتونو فى المركز الخامس عشر، أبوجا فى المركز السادس عشر، فريتاون فى المركز السابع عشر، لوساكا فى المركز الثامن عشر، ديربان فى المركز التاسع عشر، أديس أبابا فى المركز العشرين، باماكو فى المركز الحادى والعشرين، داكار فى المركز الثانى والعشرين، تونس فى المركز الثالث والعشرين، لواندا فى المركز الرابع والعشرين، الجزائر فى المركز الخامس والعشرين، ليبرفيل فى المركز السادس والعشرين، أنتاناناريفو فى المركز السابع والعشرين، مابوتو فى المركز الثامن والعشرين، لومى فى المركز التاسع والعشرين، واختتمت برايا القائمة فى المركز الثلاثين.

ويعكس هذا الترتيب التحولات العميقة التى تشهدها المدن الأفريقية، ويؤكد أن القاهرة والإسكندرية باتتا فى صدارة المشهد الحضرى بالقارة، مع توقعات باستمرار هذا الزخم خلال عام ٢٠٢٦ فى ظل تصاعد الاستثمارات ومشروعات التطوير الحضرى والبنية التحتية والسياحية.